جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم أداء المصارف التجارية

(دراسة قياسية لعينة من المصارف الجزائرية من2005 الى 2015)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

اشراف الدكتور:

إليفي محمد

اعداد الطلبة :

- ✓ الأحسن مفيدة

أعضاء لجنة المناقشة :

أ/ قويدري قوشيح بوجمعة.....(أستاذ محاضر أ جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

أ/ إليفي محمد.....(أستاذ محاضر أ جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا

أ/ غداوية معمر.....(أستاذ محاضر ب جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

قال الله تعالى :

﴿ لئن شكرتم لأزدنكم ﴾

صدق الله العظيم

(الآية 09 من سورة ابراهيم)

فأحمد الله الذي يسر لي السبيل لإنجاز هذا العمل.

كما أخص بالشكر و الامتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف **محمد اليفي** على ما قدمه من توجيهات ومساعدات و نصائح و إرشادات قيمة أفادتني أثناء إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها وتفحصها ومناقشتها.

كما أتقدم بتشكراتي وإحتراماتي لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة خميس مليانة.

مفيدة

إهـداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قل اعملوا فسير الله عملكم و رسوله و المؤمنون ﴾

صدق الله العظيم

(الآية 106 من سورة التوبة)

اهدي ثمرة عملي الى

من اشعل مصباح دربي

و كان مرشد لي نحو العلم و المعرفة ابي العزيز

اطال الله في عمره

إلى النور اللذي أنار دربيَ بحبها وعطفها، والدتي الصابرة،

أطال الله في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي وإلى كل عائلتي وأقاربي

إلى كل الأصدقاء وخاصة زملاء الدراسة

وفي الختام

أسأل الله العلي القدير أن يتقبل منا هذا العمل ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

مفيدة

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد اهمية الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل و دورها في تقييم اداء المصارف التجارية الجزائرية ، ولمعالجة اشكالية البحث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي حيث تم معالجة الموضوع في شقيين شق نظري و اخر تطبيقي فبالنسبة للشق الاول حاولنا من خلاله التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من الرقابة المصرفية و تقييم الاداء في المصارف التجارية الجزائرية أما في الشق الثاني فقد تم الاعتماد على عينة من المصارف بالاستعانة بمجموعة من النسب المالية الخاصة بها ومن ثم تحليلها باستخدام برنامج STATA و panel وتوصلت الدراسة الى :

– توجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة المصرفية و الربحية في المصارف التجارية الجزائرية ؛

– توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة المصرفية و المخاطرة في المصارف التجارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الربحية، المخاطرة المصرفية، كفاية راس المال، القروض المتعثرة، الرقابة المصرفية، تقييم الاداء.

The summary:

This study emphasis the banking control based on Bazel's jury decisions .It has a role on evaluating the effectiveness of Algerian commercial banking .In order to analyse the problematic of our research, we rely on the analysis descriptive approach. Thus, we study the topic in two sides ''theoretic'' and '' practical''.

For the first side, we try to tackle the different aspects that have relation with banking control and evaluating the effectiveness of Algerian commercial banking. However, in the second side, we focus on a sample of banks. We use a group of specific financial percentages. Then, we study it by using ''STATA'' and ''PANELS'' programmes.

The study leads into:

- An existence of statistic relationship between the banking control and profitability.
- An existence relationship between the treasure control and the risk.

Kay words:

Liquidity, earnings, banking risks, capital adequacy, non-performing loans, banking contril.

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الملخص	
الفهرس	I
قائمة الجداول	V
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات و الرموز	IX
مقدمة	أ–ج
الفصل الاول:الاطار المفاهيمي للرقابة المصرفية و تقييم الأداء المصرفي	
تمهيد	2
المبحث الاول:لجنة بازل للرقابة المصرفية	3
المطلب الأول :نشأة و تعريف لجنة بازل	3
أولا:نشأة لجنة بازل	3
ثانيا :تعريف لجنة بازل	3
ثالثا:الأهداف الرئيسية للجنة بازل	3
المطلب الثاني : اتفاقية بازل 1.2.3	4
أولا : اتفاقية بازل 1	4
ثانيا :اتفاقية بازل 2	5
ثالثا : اتفاقية بازل 3	6
المطلب الثالث :الرقابة المصرفية	6
أولا :مفهوم الرقابة المصرفية	6
ثانيا :المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الحصيفة وفقا لاتفاقية لجنة بازل	7
ثالثا : أهمية الرقابة المصرفية	8
المطلب الرابع:أنواع الرقابة المصرفية	9
أولا : الرقابة الخارجية	9
ثانيا :الرقابة الداخلية	10
المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء في المصارف التجارية	10

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء	11
أولا : تعريف تقييم الأداء	11
ثانيا :القواعد الأساسية لتقييم الأداء	12
ثالثا :أهداف تقييم الأداء في المصارف التجارية	12
المطلب الثاني :النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجارية.	13
أولا:نسب السيولة	13
ثانيا:نسب الربحية	13
المطلب الثالث : تقييم الأداء المصرفي من خلال العائد و المخاطرة	14
أولا : العائد والمخاطرة المصرفية	14
ثانيا :مقاييس تقييم الأداء من خلال العائد و المخاطرة بالمصارف التجارية	17
المطلب الرابع : نماذج تقييم الأداء في المصارف التجارية	20
أولا:نموذج العائد على حقوق الملكية	20
ثانيا:نموذج القيمة الاقتصادية المضافة	20
ثالثا:نموذج camels	21
رابعا :نموذج بطاقة الأداء المتوازن	21
المبحث الثالث:الدراسات السابقة لموضوع الرقابة المصرفية و تقييم الأداء في المصارف التجارية	22
المطلب الأول :الدراسات المحلية	22
المطلب الثاني:الدراسات العربية	24
المطلب الثالث:الدراسات الاجنبية	25
المطلب الرابع :المقارنة بين الدراسات	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني : تحليل دور الرقابة المصرفية على تقييم أداء عينة من المصارف الجزائرية.	
تمهيد	30
المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة	31
المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة	31
أولا:العينة المستخدمة في الدراسة	31
ثانيا :فترة الدراسة	31
ثالثا:تحديد متغيرات و خطوات الدراسة	31
المطلب الثاني :أدوات الدراسة	33

أولا:البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	33
ثانيا : النماذج الأساسية لتحليل معطيات البانل	34
المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج	36
المطلب الأول: عرض النتائج	37
أولا : عرض نتائج نموذج الربحية.	37
ثانيا : عرض نتائج نموذج المخاطرة.	41
المطلب الثاني : مناقشة و تحليل نتائج الدراسة.	44
أولا :مناقشة النتائج	44
ثانيا : : تحليل النتائج	47
خلاصة الفصل	49
خاتمة	51
قائمة المراجع	54
الملاحق	60

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	نسب السيولة و الربحية .	14
(2-1)	مقاييس المخاطرة .	19
(1-2)	المتغيرات المستخدمة في الدراسة.	32
(2-2)	نتائج التقدير بنماذج البانل باستخدام مؤشر ROA .	37
(3-2)	معامل تضخم التباين لنموذج الربحية.	38
(4-2)	اختبار Wooldridge لارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الربحية.	39
(5-2)	اختبار عدم تجانس التباين لنموذج الربحية.	39
(6-2)	معالجة نموذج الربحية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين.	40
(7-2)	نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر RISK.	41
(8-2)	معامل التضخم لنموذج المخاطرة.	42
(9-2)	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج المخاطرة.	42
(10-2)	اختبار عدم التجانس لنموذج المخاطرة.	43
(11-2)	معالجة نموذج المخاطرة من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين.	44

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	المؤشرات المالية المدرجة في نموذج الربحية.
02	نتائج تقدير نماذج البانل لنموذج الربحية
03	اختبار BREUSH AND PAGAN LM للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج الاثر التجميعي لنموذج الربحية.
04	اختبارHAUSMAN للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج التأثيرات الثابتة لنموذج الربحية.
05	المؤشرات المالية المدرجة في نموذج المخاطرة.
06	نتائج تقدير نماذج البانل لنموذج المخاطرة.
07	اختبار BREUSH AND PAGAN LM للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج الاثر التجميعي لنموذج المخاطرة.
08	اختبارHAUSMAN للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج المخاطرة.

قائمة المختصرات والرموز

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز	الدلالة بالغة الاجنبية	الدلالة بالغة العربية
ROA	Return ou assets	العائد على الاصول
ROE	Return ouequity	العائد على حقوق الملكية
RI	Residual income	الدخل المتبقي
NI	Net income	صافي الدخل
NOPAT	Net operating profit	صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب
WACC	Weighted average cost of capital	متوسط التكلفة المرجح
C	capital	راس المال
EVA	ECONOMIC VALRE ADDE	القيمة الاقتصادية المضافة
ROD	Return on deposit	العائد على الودائع
TD	Total equity	اجمالي الودائع
TA	Total asset	اجمالي الموجودات
NPM	Net prift margin	هامش صافي الربح
R	revenue	الايرادات
TE	Totl equite	اجمالي حق الملكية
BDL	BANQUE DE DEVELOPPMENT LOCAL	بنك التنمية المحلية
BEA	BANQUE EXTèRIEURE d' ALGERIE	بنك الخارجي الجزائري
BNA	BANQUE NATIONALE d' ALGERIE	بنك الوطني الجزائري
CPA	BANQUE PRèT POPULAIRE ALGèRIE	القرض الشعبي الجزائري
BADR	BANQUE DE DèVELOPPEMENT ALGERIE ET RURAL	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
AGB	GULF BANK ALGERIA	بنك الخليج الجزائري

مقــدمة

مقدمة:

تعتبر الرقابة المصرفية أحد أهم الدعائم الأساسية في المصارف التجارية فهي عبارة عن عملية ديناميكية ومستمرة تتطلب اجراءات مدروسة من اجل التماشي مع الخطط والسياسات التي تعتمد عليها المصارف في سير اعمالها فهي التي تعمل على المحافظة على التوازن بين الجهود والنتائج بقصد التأكد والتحقق بأنه هناك توافق بين الأداء الفعلي والأداء المقصود والمخطط له،

ويعتبر تقييم الأداء في المصارف عنصر مهم ذو أهمية بالغة خاصة في الوقت الحالي ويعتمد هذا الأخير على مجموعة من الأدوات والأساليب والنسب المالية التي تضمن وتسهل عملية التقييم وتهدف هذه الاخيرة إلى تحقيق أهداف المصرف والمتمثلة في الربحية والسيولة والأمان في المصرف وهذا من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل كلفة ممكنة وهذا من أجل تدعيم أهدافه الإستراتيجية وتحسين كفاءة وإدارة الأنشطة وتقويتها وترشيدها نحو موطن التحسين والتطوير بما يحقق فاعلية الأداء ،

وتساهم الرقابة المصرفية في تقوية واستقرار النظام المصرفي وحماية أموال المودعين فقد تم العمل بتطبيق المعايير الاحترازية للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل في الجزائر انطلاقا من قانون 90-10 الذي ينظم ويحكم النشاط المصرفي في الجزائر من خلال انتهاج سلسلة من الإصلاحات وهذا من أجل تحسين وتفعيل الرقابة المصرفية وتقوية النظام المصرفي فهي تهدف إلى إرساء و تعزيز الرقابة المصرفية التي تتماش مع المتغيرات الدولية والتأكد من وجود نظام مصرفي سليم قادر على تلبية احتياجات التنمية في إطار اللوائح والقوانين التي تحكم العمل المصرفي .

الإشكالية : من خلال ما تقدم تبرز ملامح الإشكالية والتي يمكننا صياغتها في السؤال الرئيسي والجوهري الذي سيكون محور الدراسة كا لتالي:

كيف تساهم الرقابة المصرفية التي جاءت بها اتفاقية بازل في تقييم الأداء في المصارف التجارية الجزائرية؟

ويندرج تحت السؤال الرئيسي مجموعة من الاسئلة الفرعية و المتمثلة في ما يلي :

- هل توجد علاقة بين الرقابة المصرفية والربحية في المصارف التجارية الجزائرية؟
- هل توجد علاقة بين الرقابة المصرفية والمخاطرة في المصارف التجارية الجزائرية؟

الفرضيات :

على ضوء ما تقدم يمكن وضع مجموعة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

- تعد الرقابة المصرفية شرطا اساسيا لاستمرارية المصارف والتأكد من سلامة مراكزها المالية حيث توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة المصرفية و أداء المصارف التجارية الجزائرية؛

و تتفرع هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين هما:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة المصرفية (مؤشرات الرقابة أو المتغيرات المستقلة) والربحية في المصارف التجارية الجزائرية ؛
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة المصرفية والمخاطرة في المصارف التجارية الجزائرية ؛

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم الأداء في المصارف التجارية الجزائرية نذكر منها ما يلي:

- الرغبة الشخصية للبحث في موضوع الرقابة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف التجارية؛
- هذا الموضوع يدخل ضمن نطاق تخصصي؛
- الاهتمام بهذا الموضوع في جل العالم نظرا لتعرض المصارف إلى المخاطر؛
- قلة الدراسات العربية حول هذا الموضوع.
- معرفة أثر الرقابة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الجزائرية؛
- معرفة أثر الرقابة المصرفية على المخاطر التي تواجه المصارف التجارية الجزائرية؛

أهداف الدراسة:

إن الرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل تعتبر الدعامة الرئيسية لعمل المصارف لذي هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الرقابة المصرفية ومساهمتها في تقييم أداء المصارف التجارية الجزائرية ويندرج ضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية منها ما يلي:

- ابراز دور الرقابة المصرفية في النشاط المصرفي؛
- تبيان أثر الرقابة على أداء و اعمال المصارف؛
- محأولة معرفة أثر مؤشرات الرقابة المصرفية (المتغيرات المستقلة) على ربحية المصارف التجارية الجزائرية؛
- التعرف على أثر مؤشرات الرقابة المصرفية على المخاطر المصرفية؛

أهمية الدراسة:

للرقابة المصرفية و تقييم الأداء أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي في العديد من دول العالم بما فيها الجزائر، حيث لا يزال القطاع المصرفي الجزائري يعد الركيزة الاساسية في عملية تمويل الاقتصاد الوطني ودفع عجلة الاقتصاد ، وهو ما يقتضي العمل على ايجاد جهاز مصرفي قوي وسليم ومستقر يعمل على امداد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف انواعها ولتحقيق هذا الغرض فأصبح من الضروري تفعيل اساليب الرقابة المصرفية بشقيها الداخلية والخارجية وتدعيمها بشكل يتلاءم مع خصوصية النظام المصرفي الجزائري وهذا بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية لها والتوصل الى جهاز مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين والعمل على التقليل من المخاطر.

حدود الدراسة:

من اجل تحقيق اهداف الدراسة يتوجب علينا تحديد ما يلي:

- **الحدود المكانية** : اعتمدنا في هذا البحث على عينة من المصارف التجارية العاملة في الجزائر.
- **الحدود الزمنية** : من أجل معرفة أثر الرقابة المصرفية على أداء المصارف التجارية الجزائرية قمنا باستغلال المعلومات المتعلقة بمجموعة من النسب المالية أو ما يعرف بمؤشرات الرقابة المصرفية لهذه المصارف من الفترة

الممتدة من 2005 إلى 2014 وهذا في النموذج الخاص بالربحية اما فيما يخص نموذج المخاطرة فقد اعتمدنا على الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015 وهذا راجع إلى نقص المعلومات.

المنهج و الأدوات المستعملة:

بهدف الوصول إلى الاجابات الصحيحة والسليمة للإشكالية العامة للدراسة وتحقيق الأهداف المرغوب فيها قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الفصل النظري بهدف تحديد المفاهيم الاساسية لكل من الرقابة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من المراجع التي تتنوع من الكتب والملتقيات والمذكرات والدراسات السابقة اما بالنسبة للفصل التطبيقي فقمنا بدراسة قياسية تحليلية لعينة من المصارف الجزائرية وهذا من خلال استغلال مجموعة من النسب المالية الخاصة بهذه الاخيرة وهذا بالاعتماد على برنامج STATA و Panel وهذا من اجل معرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

صعوبة الدراسة:

من بين الصعوبات والعوائق التي وجهتنا عند قيامنا بانجاز دراستنا والتي لم تسمح لنا بالحصول على المعلومات الكافية لإثراء البحث نذكر ما يلي:

- عدم توفر المراجع الكافية والدراسات السابقة حول موضوع الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم أداء المصارف التجارية الجزائرية؛
- قلة الكتب في مكتبة الجامعة؛
- قلة المراجع التي كان من الممكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج النموذجين؛
- صعوبة تحليل النتائج المتعلقة بنموذج الربحية ونموذج المخاطرة.

هيكل البحث:

بهدف الاحاطة والإلمام بموضوع البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي وتسبق هذين الفصلين مقدمة تحوي في طياتها على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع والإشكالية وتلي هذا الفصلين خاتمة تتضمن أهم النتائج وأفاق الدراسة وورد في فصول هذه المذكرة كما يلي:

- الفصل الأول كان تحت عنوان الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف حيث تناولنا فيه لجنة بازل للرقابة المصرفية وتقييم الأداء وأهم الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع؛
- الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى تحليل دور الرقابة المصرفية على أداء عينة من المصارف الجزائرية حيث قمنا في هذا الفصل بعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج المتوصل اليها ومناقشتها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف

تمهيد:

اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية بموضوع الرقابة على انشطة المصارف نظرا لأهمية هذه الاخيرة كوسيط مالي في الاقتصاد وهذا من أجل مواجهة الاختلاسات والقصور والمشاكل التي تعترض عمل المصارف وبناء نظام مصرفي سليم ومتكامل قادر على مواجهة المخاطر ولهذا أصبح لموضوع الرقابة المصرفية أهمية بالغة في جميع أنحاء العالم نظرا للدور الفعال الذي تكتسيه فمن خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق للمباحث التالية:

- **المبحث الأول : لجنة بازل للرقابة المصرفية؛**
- **المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء في المصارف التجارية؛**
- **المبحث الثالث : الدراسات السابقة لموضوع الرقابة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف التجارية.**

المبحث الأول : لجنة بازل للرقابة المصرفية.

لقد كان لتشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية أثر بالغ على الجهاز المصرفي العالمي نتيجة للمخاطر التي يتعرض لها، إذ عملت هذه الأخيرة على وضع بعض الاقتراحات لتنظيم النشاط المصرفي وضمان استقراره.

المطلب الأول : نشأة وتعريف لجنة بازل.

أولا : نشأة لجنة بازل.

تأسست لجنة بازل عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة سويسرا نتيجة للازمات المصرفية المتكررة التي كان لابد من التفكير في خلق ترتيبات نظامية ورقابية تحكمها معايير دولية موحدة هذا من جهة ومن جهة أخرى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة القوية بين المصارف اليابانية والأمريكية والأوروبية بسب نقص أموال تلك المصارف ، وكأول خطوة تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تعمل على وضع قواعد ومعايير تحدد عمل المصارف وأنشطة الإشراف والرقابة عليها ، ولقد تشكلت لجنة بازل من ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية العشر والمتمثل في:"بلجيكا،كندا،فرنسا،ألمانيا ،اليابان ،هولندا،السويد،بريطانيا،لوكسمبورغ،الولايات المتحدة الأمريكية "، وتم الاتفاق على أن تحضى توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء ولقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من أراء وتوصيات في 1988،حيث وافق مجلس المحافظين للمصارف المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة المصارف العامة بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد ادني مع نهاية 1992 [1].

ثانيا : تعريف لجنة بازل.

تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها:"لجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر تهدف إلى وضع معايير موحدة لكفاية رأس المال بين كافة المصارف[2]،فهي تعد على أنها لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من قبل محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة ولذي فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية [3].

ثالثا : الأهداف الرئيسية للجنة بازل.

تتمثل الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل فيما يلي[4] :

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي؛
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفرو قات بشأن كفاية رأس المال المصرفي؛

---

[1] : منار حنينة، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة ، 2014، ص 27 .

[2] : عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات المصارف، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2000، ص 80.

[3] : الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 و الدول النامية، سلسلة أوراق عمل، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2004 .

[4]: فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط 1، 2013، ص 75.

– العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة وتحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

المطلب الثاني : اتفاقيات بازل 1،2،3.

جاءت لجنة بازل بثلاث اتفاقيات أساسية متمثلة فيما يلي[1] :

أولا : اتفاقية بازل 1.

إن المعايير التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية تتعلق بمدى كفاية رأس المال وهذا بمقتضى شروط وقوانين أقرتها هذه الأخيرة، فالتقييد بمتطلبات ومقررات هذه اللجنة يفرض على المصارف ضرورة إعداد إستراتيجية جديدة تعتمد على تقديرات السوق فيما يتعلق بحجم النشاطات والمخاطر التي تحيط بها، حيث أن مصادر رؤوس الأموال تنقسم في ضوء هذه المقررات إلى مستويين أساسيين حسب ما يلي[2] :

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{راس المال الاساسي} + \text{راس المال المساند}}{\text{عناصر الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

المستوى الأول : رأس المال الأساسي.

ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة وفقا لتحفظات معينة بالإضافة إلى الحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

المستوى الثاني : رأس المال التكميلي.

ويعرف أيضا برأس المال المساند ويتمثل في الاحتياطات الغير معلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول بالإضافة إلى المخصصات العامة المشكوك في تحصيلها والأدوات الرأسمالية وكذا القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل، وعند حساب معدل كفاية رأس المال تستبعد بنود من رأس المال الأساسي لتفادي تضخيمه ومن بين هذه البنود نجد السمعة أو ما يعرف بالشهرة ويقصد بها تلك الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة لها والغير مدرجة والتي لا تظهر حساباتها ضمن حسابات مركزية رئيسية بالإضافة إلى الاستثمارات المتداولة في رؤوس أموال المصرف الأخرى والمنشآت المالية .

في عام 1992 اقترحت لجنة بازل إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق ومخاطر الائتمانية والدول من خلال إضافة مستوى ثالث إلى رأس المال بالإضافة إلى المستويين القائمين وتتمثل هذه الأخيرة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط، والهدف من هذا التعديل هو توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر السوق التي تتعرض لها المصارف وفي سنة 1996 أصدرت اللجنة الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية

---

[1] : علي حميد هندي العلي، عواطف جلوب محسن، مقررات بازل 3 و أثارها على النظام المصرفي العراقي – دراسة تحليلية –، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، جامعة واسط، 2018، ص 8–9 .

[2] : فائزة لعراف، مرجع سابق، ص 82 .

ثانيا : اتفاقية بازل 2.

تتمحور مقررات بازل 2 في الأساس حول 3 دعائم أساسية لدعم الأهداف التشغيلية في سبيل تحقيق الاستقرار المالي وتحسين ممارسات إدارة المخاطر، وقد تضمنت مقررات بازل 2 تحديد مقدار الحد الأدنى من متطلبات رأس المال القائمة على تقنيات قياس المخاطر والتي ستقلل إلى حد كبيير من فرص عدم الاستقرار في النظام المالي[1]، وعليه فان دعائم هذه المقررات ينصب فيما يلي [2]:

الدعامة الأولى : الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

تتمثل هذه الدعامة في الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وفقا لما يلي:

$$\frac{\text{المستوي الأول+المستوى الثاني+المستوي الثالث}}{\text{الاصول الالمرجحة وبالمخاطر المحسوبة لمخاطر الائتمان+12.5(راس المال اللازم لتغطية (مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل)}} \geq 8\%$$

حيث استحدثت اللجنة نوعا جديدا من المخاطرة وهو مخاطر التشغيل وحددت عدة مناهج لقياسها وعدلت قياس المخاطر الائتمانية فى اتفاقية بازل الثانية حيث ركزت في الدعامة الأولى على الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وهو 8% كما اشترطت وجوب احتفاظ المصرف برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل .

الدعامة الثانية : عمليات المراجعة الرقابية.

يقصد بعمليات المراجعة الرقابية على أنها تلك الرقابة التي تمارسها السلطة الإشرافية للتأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتشجيعها على استخدام أفضل أساليب الإدارة والرقابة على المخاطر، وتؤكد هذه الدعامة مسئولة إدارة المصرف في وضع النظم الداخلية لتقييم رأس المال ووضع الخطط الرأسمالية التي تناسب مخاطره والبيئة المحيطة به وذلك من خلال قيام السلطات الإشرافية بتقييم مدى حسن تقييم المصارف للمخاطر المحيطة بأنشطتها والتدخل عند اقتضاء الضرورة فعملية المراجعة الرقابية تقتصر على كل من مخاطر تركز الائتمان والإستراتيجية والسيولة، مخاطر سعر الفائدة في سجلات المصرف بخلاف محفظة المتاجر.

الدعامة الثالثة : انضباط السوق.

تعد هذه الدعامة العنصر الثالث لإطار قياس كفاية رأس المال بالمصرف حيث رأت اللجنة أن عملية الإفصاح تعد عنصر أساسيا في الإدارة الفعالة للمخاطر وتهدف إلى تشجيع نظام وانضباط السوق عن طريق تحديد مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات الأساسية عن العناصر المهمة والمتمثل في كل من "هيكل رأس المال الخاص بالمصرف ، نوعية المخاطر وحجمها ، مدى كفاية رأس المال والنظام المتبع في تقييمه " .

---

[1]: علي حميد هندي العلي، عواطف جلوب محسن، مرجع سابق، ص 9 .

[2] : فائزة لعراف، مرجع سابق، ص ص 102-106.

ثالثا : اتفاقية بازل 3.

بالرغم من تسمية هذه الاتفاقية باتفاقية بازل 3 إلا أنها لم تلغي اتفاقية بازل 2 ولكنها أدخلت تعديلات على مكونات رأس المال وأضافت بعض المعايير الخاصة بالسيولة ومن المفترض أن يتم الانطلاق في تطبيق القواعد الاحترازية التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 بصفة تدريجية انطلاقا من سنة 2013 حيث تتطلب هذه الأخيرة تدعيم متطلبات رأس المال الأساسي بالإضافة إلى إدخال قيود جديدة في مجال تقييم مخاطر السيولة، وقد تم إصدار النصوص النهائية التي تضمنت اتفاقية بازل 3 من طرف لجنة بازل في 16 ديسمبر 2010 وتضمنت محورين أساسيين حيث تم التركيز في المحور الأول على تدعيم رأس مال المصرف بهدف الرفع من مستوى ملاءتها، أما المحور الثاني فقد خصص لوضع معيار عالمي لإدارة مخاطر السيولة في المصارف[1]، ومن بين القواعد الجديدة المقترحة التي جاءت بها بازل 3 نذكر منها ما يلي[2] :

– زيادة نسبة رأس المال ضمن المستوى الأول من 4% الى 6% ؛

– قياس حق الملكية بالنسبة للموجودات المرجحة بالمخاطر بنسبة زيادة من 2% الى 4.5% ؛

المطلب الثالث : الرقابة المصرفية.

أولا : مفهوم الرقابة المصرفية.

تعددت المفاهيم فيما يخص الرقابة المصرفي وهذا حسب نظرة كل باحث لها، فيمكن تعريفها انطلاق من مبادئها العامة واعتبارها على أنها[3]:

– جزء أساسي من العملية الإدارية التي تهدف إلى التحقيق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقا للخطة الموضوعة حيث يوجد حدود مسموح بها للاختلاف بين الخطة الموضوعة والتنفيذ ، أي تهدف إلى تبيان نقاط الضعف وتجنب الأخطاء وتصحيحها في حال وقوعها ووضع النظم الكفيلة لعدم تكرار حدوثها وعليه فإن الرقابة تشمل اكتشاف وتحليل المشاكل قبل وأثناء وبعد مرحلة التنفيذ لاكتشاف المشاكل قبل حدوثها والقيام بالعمليات التصحيحية أولا بأول؛

– مجموعة العمليات التي يقصد منها التأكد من أن التنفيذ قد تم وفق النصوص القانونية والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن الجهات المسئولة؛

ونتيجة للتطورات والتحديات التي شهدتها البيئة المصرفية تطور مفهوم الرقابة المصرفية وأصبح لها أهمية بالغة ففي البداية اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف في لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف سواء من خلال الرقابة الميدانية أو من خلال الرقابة المكتبية والتحقق من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، أما حاليا فمفهوم الرقابة

---

[1] :احمد قارون، مدى التزام المصارف الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف، 2013، ص36 .

[2]: علي حميد هندي العلي،عواطف جلوب محسن، مرجع سابق، ص9 .

[3] : مؤيد محي الدين عبيدات، الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات – دراسة مقارنة –، دار حامد، عمان، ط1، 2008، ص35.

المصرفية تغير للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف وذلك لكشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر[1]، ونظرا لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطرة الناجمة عنها توسع مفهوم الرقابة المصرفية، ويتمثل التعريف المتفق عليه للرقابة المصرفية في أهداف معينة[2]:

– تلك العملية التي تهدف إلى التحقق مما إذا كان كل نشاط داخل المصرف يحدث وفقا للخطة المستهدفة وللتعليمات الصادرة عن السلطات العليا وللمبادئ التي تم إعداده؛

– عملية المتابعة الدائمة والمستمرة التي تقوم بها السلطة بنفسها أو بتكليف غيرها وذلك للتأكد من أن العمل يسير وفقا للخطط الموضوعة، والسياسات المرسومة والبرامج المعدة وفي حدود القوانين والقواعد والتعليمات المعمول بها لتحقيق أهداف معينة.

ثانيا : المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الحصيفة وفقا لاتفاقية لجنة بازل.

إن مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الحصيفة تتكون من 25 مبدأ وتقسم هذه الأخيرة إلى 7 مجموعات رئيسية متمثلة فيما يلي[3] :

1– **الشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام المصرفي الرقابي الفعال** : يقتضي هذا المبدأ أن تكون كل مؤسسة تخضع لهذا النظام أن تكون لها مسؤوليات وأهداف واضحة وإدارة مستقلة بالإضافة إلى توافر موارد مالية كافية ووجود إطار قانوني للرقابة المصرفية ونظام لتبادل المعلومات مبنى على الثقة بين المؤسسة والمراقبين.

2– **منح التراخيص والهياكل المطلوبة للمصارف** : ويقصد بهذا المبدأ أن تحدد الأنشطة المسموح بها للمؤسسة التي تخضع للنظام الرقابي ولا يطلق مصطلح مصرف إلا على المؤسسة التي تمارس فعلا العمل المصرفي.

3– **الترتيبات والمتطلبات الحصيفة** : على المراقبين المصرفين تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ومكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر بحيث ألا تقل هذه المتطلبات عما هو محدد طبقا لمعيار كفاية رأس المال ، ويجب أن يكون المراقبون متأكدين من تبنى المصارف سياسات كافية وإجراءات فعالة لتقييم جودة الأصول وكذلك وجود مخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها فضلا عن توافر احتياطات مناسبة.

4–_**أساليب الرقابة المصرفية المستمرة** : يجب أن تكون الرقابة المصرفية الفعالة جامعة بين الرقابة الداخلية والخارجية وأن يكون المراقبون على اتصال منظم بإدارة المصرف وعلى علم بكافة أعماله وامتلاكهم لوسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها المصارف على أساس منفرد أو مجمعة والسلطة التي تمنحهم صلاحية الحصول على المعلومات الرقابة إما من خلال الفحص الداخلي أو عن طريق الاستعانة بالمراجعين الخارجين.

---

[1] : منار حنينة، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

[2]: عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، ط 1، 2003، ص 291.

[3] : فائزة لعراف، مرجع سابق، ص 78–79.

5- توافر المعلومات : يتمثل هذا المبدأ في تأكد المراقب من احتفاظ كل مصرف بكافة سجلات عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها مما يمكن المراقب من الحصول على نظرة عادلة وشاملة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج أعماله.

6- العمليات المصرفية عبر الحدود : يقتضى هذا المبدأ قيام المراقبين المصرفيين باستعمال النماذج الرقابية الحصيفة بكافة الأمور المتعلقة بالعمل المصرفي على النطاق العالمي بالإضافة إلى القيام برقابة عالمية موحدة التي تقتضى وجود قنوات اتصال تبادل للمعلومات مع مختلف المراقبين الذين تشملهم العملية الرقابية وبصفة أساسية في البلد المضيف وفي المقابل يقومون بمطالبة المصارف الأجنبية العاملة في الدول المضيفة بأداء أعمالها بنفس المستويات الأداء العالمية المطالب بها للمصارف المحلية وإلزامها بتوفير المعلومات المطلوبة لتعميم الرقابة الموحدة.

7- **السلطات الرسمية للمراقبين :** يجب أن يتوافر للمراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية، لمواجهة فشل المصرف في الالتزام بأحد المعايير الرقابية مثل توافد الحد الأدنى لكفاية رأس المال أو عندما تحدث انتهاكات بصورة منظمة، أو في حالة تهديد أموال المودعين بأي طريقة أخرى.

ثالثا : أهمية الرقابة المصرفية.

تكمن أهمية الرقابة المصرفية فيما يلي[1] :

1- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي : ويتضمن ذلك تجنب مخاطر الإفلاس الخاصة بالمصارف من خلال الإشراف على ممارسات المصارف وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والمالي ككل.

2- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي : ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف لتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية للمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية ومطابقة مدى توافق عمليات المصارف مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة وتقييم الوضع المالي لتأكد من مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تمويلها بالكامل.

3- حماية المودعين : ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطرة المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية لالتزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

---

[1] : عمر شرقي، دور و أهمية الحكومة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول"الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، ص 05.

المطلب الرابع : أنواع الرقابة المصرفية.

هناك نوعان من الرقابة المصرفية والمتمثل في ما يلي [1] :

أولا : الرقابة الخارجية.

تعرف الرقابة الخارجية على أنها عملية فحص من خارج الوحدة من أجل التأكيد من سلامة العمليات و التصرفات ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف و يرتكز العمل الرئيسي للمدقق الخارجي للمصرف على التأكيد من أن الحسابات الختامية له تعطى صورة صحيحة وعادلة للمركز المالي ولنتائج عمليات المصرف خلال الفترة موضوع التدقيق، ويقوم المدقق الخارجي بأعمال التدقيق على ما تقوم به المؤسسة المالية والمصرفية من خلال زيارات ميدانية تتراوح بين زيارتين إلى أربعة زيارات ميدانية في العام الواحد على الأقل، وتمارس هذه الأخيرة من طرف جهات رقابية من خارج المصرف وهي إما رقابة متمثلة في جهاز الرقابة على المصارف التابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية للمصارف المخول لها الحق الرقابي أو الرقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظي الحسابات القانونيين خارجيين الغير مرتبطين بالإدارة العليا للمصرف حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العام للمساهمين[2]، ويتم تحقيق ذلك بالاستعانة بما يلي :

1- الرقابة المستندية :_تتم عن طريق دراسة اللجنة المصرفية للبيانات الدورية التي تطلبها من المصارف التجارية الخاضعة لرقابتها ومن بين هذه البيانات عناصر الأصول والخصوم التي تمثل المركز المالي للمصرف التجاري وحساب الأرباح والخسائر والميزانية حيث تقوم المصارف التجارية عادة بموافاة اللجنة المصرفية بكل هذه العناصر أو البعض منها وهذا على فترات دورية وفقا لمقتضيات العمل لمتطلبات اللجنة ومدى حاجتها إلى تلك البيانات وتتطلب أن لا تكون هناك حدود آو قيود على الإفصاح عن البيانات أو المعلومات التي تطلبها اللجنة المصرفية والتي يكون لها مطلق الحرية في طلب هذه البيانات وفي أي وقت تراه مناسبا بما يمكنها من تحقيق أهدافها الرقابية ، وكل هذا يسمح للجنة بفحص ودراسة كل الوثائق والمستندات المحاسبية أو غيرها المرسلة من طرف المصرف عن طريق استغلال المعلومات المدرجة فيها عبر تحاليل تقوم بها وكما تقوم اللجنة بفحص تقارير المفتشية العامة الداخلية للمصارف الخاضعة لرقابتها وتقارير محافظي الحسابات المرسلة إليها[3].

2- **الرقابة الميدانية** : نعنى بهذه الرقابة الانتقال إلى مراكز المصارف التجارية للإطلاع على السجلات والمستندات الخاصة بها وذلك بغرض التحقق من صحة البيانات المقدمة من طرف المصارف وكذا صحة تنفيذ

---

[1] : محمد يحياوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية – دراسة حالة السلطات النقدية –، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018، ص 27-28 .

[2]: صورية عاشوري، دور التقييم المصرفي في دعم الرقابة على المصارف التجارية – دراسة حالةBNA –، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية و محاسبة معمقة، جامعة سطيف، 2011، ص 28.

[3] : عبد الحق شيح، الرقابة على المصارف التجارية، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، جامعة بومرداس، 2010، ص 151 .

عملياتها المصرفية وسلامتها بما يتفق مع القوانين والأنظمة المصرفية والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي [1].

3- **رقابة الأسلوب التعاوني** :_يشترك المصرف المركزي مع المصارف التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات وذلك ينمي روح التعاون بينهم مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة[2] .

ثانيا : الرقابة الداخلية.

تناولت لجنة بازل للرقابة المصرفية مفهوم الرقابة الداخلية للمصارف فعرفتها على أنها"عملية تتأثر بتدعيم الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأفراد في جميع المستويات الوظيفية وهي ليست مجرد مجموعة من الإجراءات أو السياسات التي تؤدى في وقت محدد، بل هي عملية مستمرة في جميع المستويات الوظيفية داخل المصرف فهي تعبر عن الجهود المنظمة والهادفة إلى صياغة النظم وضبطها والتفتيش عليها ومعالجة ثغراتها أو اتخاذ قرارات بتطويرها ،كما أنها مجمل تأثيرات عناصر البنيان التنظيمي للبنك والموارد البشرية والمادية المدارة لتحقيق أهدافه[3] ،فهي متعلقة بالعمليات التي يقوم به المصرف داخليا بغية ضبط نشاطه وتصحيح الأخطاء التي تكشف في مختلف مصالحه وتستعين في ذلك ب[4]:

1- الرقابة المحاسبية : من خلالها يتأكد المصرف من تطبيق مختلف العمليات المحاسبية وفق ما تنص عليه التعليمات الصادرة من الجهات الإشرافية والرقابية الخارجية وأيضا من إدارته العليا وفق السلطات الممنوحة للمصالح المعنية فيه بهذا المجال خاصة فيما يتعلق بالعمليات المحاسبية.

2- الرقابة الإدارية : الهدف من هذه الرقابة ترقية الأداء الوظيفي وضمان التنفيذ الأمثل لمختلف السياسات الإدارية وتحسين أساليب تكوين الموظفين.

3- الرقابة على عمليات الضبط الداخلي : يقصد بهذا تلك العمليات الروتينية الهادفة إلى الكشف المبكر عن عمليات الغش والأخطاء المختلفة ومحاولة تصحيحها في وقتها.

---

[1]: عبد الحق شيح، مرجع سابق، ص 154-155 .

[2]: صورية عاشوري، مرجع سابق، ص 28 .

[3] : بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر المصرفية في تحسين الحوكمة المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر –، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والمصارف و الأسواق المالية، جامعة بسكرة، 2018، ص06.

[4]: فارس مسدور، مداخلة بعنوان "الرقابة المصرفية بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية "،جامعة سطيف، 2010، ص02.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء في المصارف التجارية.

تقوم المصارف بتقييم أدائها من خلال الاعتماد على جملة من المقاييس والمعايير نتيجة قيام هذه الأخيرة بأنشطة تدر عليها عائد في ظل تحملها عنصر مخاطرة من خلال الاعتماد على بعض النماذج في عملية التقييم.

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء.

أولا : تعريف تقييم الأداء.

ينظر الكثير من الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة باعتبارها تنصب على الانجازات المحققة في المنظمة، أي أن هذه الأخيرة تتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشان أداء المنظمة، أما الرقابة فهي تتضمن دراسة الانحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب اتخاذها[1]، فهناك من يرى أن تقييم الأداء هو "جزء من عملية الرقابة فإذا كانت هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد فإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية "[2]، ومنه يعرف تقييم الأداء أيضا على أنه[3] :

– مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة التي تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين؛

– قياس أنشطة الوحدة الاقتصادية بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل؛

– فحص تحليلي انتقادي شامل لخطط، أهداف، طرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة، إذ يعتبر تقييم الأداء كدراسة وتحليل لجوانب القوة التي تكشف انجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المنظمة[4] .

أما تقييم الأداء المصرفي فهو عبارة عن "جميع الوسائل اللازمة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذها لوظائفها بهدف تغطية احتياجات المتعاملين معها "كما يعتبر أيضا على انه :"ترشيد موارد المصرف باستخدام وسائل وجهود بهدف الحصول على مخرجات أو تحقيق الأهداف المرجوة والمنشودة "[1].

---

[1]: عبد الغاني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2007، ص 20 .

[2]: عبد المالك مزهود، الأداء بين الكفاءة والفعالية – مفهوم وتقييم –، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد الثالث، العدد10، جامعة بسكرة، 2010، ص 23 .

[3]: نبيل حمادي، فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلمي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 10-11 نوفمبر، 2009، ص04.

[4]: فضيلة بوطورة، دراسة وتقييم فعالية الرقابة الداخلية في المصارف، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص 54 .

في الأخير يمكن استخلاص أن تقييم الأداء بالمصارف هو عبارة عن "قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم تحقيقه وفقا للتخطيط المحدد مسبقا أملا في اكتشاف جوانب القوة وتحديد نقاط الضعف " .

ثانيا : القواعد الأساسية لتقييم الأداء.

تتمثل القواعد الأساسية لتقييم الأداء المصرفي فيما يلي[2]:

1- تحديد الأهداف : تعتبر هذه الخطوة أول خطوة في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسات تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية وإنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها والتي تصنف إلى أهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية.

2- وضع الخطط التفصيلية لانجاز العمل : بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عائد.

3- تحديد مراكز المسؤولية : حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام المصرف مسؤولية خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء وإيضاح اختصاصات كل مركز مسؤولية وكذلك تبيان العلاقة التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض ومدى تأثر نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى، كما يعمل هذا العنصر على الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسئولة عنها.

4- تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء : وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسات بأكملها أو على مستوى المراكز المسؤولة فيها وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه، وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة، كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط.

ثالثا : أهداف تقييم الأداء في المصارف التجارية.

تكمن أهمية تقييم الأداء في المصارف التجارية فما يلي[3] :

- متابعة تنفيذ أهداف المصرف التجاري المحددة مسبقا الآمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والفترات الزمنية المحددة لها ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛

---

[1]: سيد احمد معطى، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة المصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص 17 .

[2]: عمر تبمجغدين، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة بسكرة، 2013، ص 62-63.

[3]: نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، 2018، ص 27.

– الكشف عن مواطن الخلل ونقاط الضعف في نشاط المصرف التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها، وتصحيحها والعمل على تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلا؛

– تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في المصرف التجاري عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه المصرف من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في المصرف؛

– توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل؛

– تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف التجاري التي تساعد على وضع السياسات والدراسة والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته؛

– تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في الاتجاه الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة ، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن الموازنات والتقديرات غير الواقعية.

المطلب الثاني : النسب المالية المستخدمة في تقييم الاداء في المصارف التجارية.

هناك مجموعة من النسب المالية التي يعتمد عليها في تقييم الاداء في المصارف والتي تصنف الى ما يلي[1]:

أولا : نسب السيولة.

تعبر هذه الأخيرة عن مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية ومن دون تأخر والمصارف التجارية تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع لأمر الذي تتطلب أن يكون مستعد لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية والانخفاض في السيولة يؤدي إلى فقدان ثقة العاملين بالمصارف.

ثانيا : نسب الربحية.

تسعى المصارف التجارية لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح إذ يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسية للمصرف ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات، فكلما سعت المصارف التجارية إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المصرف، والجدول التالي يبين أهم نسب السيولة والربحية.

[1]: سنان زهير، محمد جميل، سوسن احمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة من 2000 الى 2004، مجلة تنمية الرافدين، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الموصل، 2007، ص ص 111-114.

الجدول رقم (1-1) : نسب السيولة والربحية.

البيان		البسط	المقام
نسب السيولة %	نسبة النقدية إلى الودائع	(أرصدة نقدية+أرصدة شبه نقدية)	حجم الودائع لدى المصرف
	نسبة النقدية في الصندوق و لدى المصارف الأخرى إلى إجمالي الموجودات	(النقد في الصندوق+النقد لدى المصارف الأخرى)	إجمالي الموجودات
	نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات	القروض	إجمالي الموجودات
	نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل الى الودائع	استثمارات مالية قصيرة الأجل	مجموع الودائع
نسب الربحية %	هامش الفائدة	(الفوائد الدائنة-الفوائد المدينة)	الأصول العاملة
	هامش صافي الربح من الفوائد	صافي الربح بعد الضرائب	الفوائد الدائنة
	درجة استخدام الأصول	الفوائد الدائنة	إجمالي الأصول
	العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضريبة	إجمالي الأصول
	العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة	حقوق الملكية

المصدر : سنان زهير ومحمد جميل وسوسن احمد سعيد، تقيم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة من 200 الى 2004، مجلة تنمية الرافدين، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الموصل؛2007، ص 111.

المطلب الثالث : تقييم الأداء المصرفي من خلال العائد والمخاطرة.

في ظل اشتداد المنافسة في البيئة المصرفية تواجه المصارف جملة من المخاطر وهذا ما أدى بالمصارف إلى البحث على أدوات ومقاييس من أجل تقييم أدائها من خلال تحليل العلاقة بين كل من العائد والمخاطرة.

أولا : العائد والمخاطرة المصرفية.

يعتبر العائد محصلة لعملية الاستثمار والذي يرتبط بعنصر المخاطرة نتيجة العلاقة الطردية الموجودة بينهما.

1-العائد في المصارف التجارية[1] .

يتمثل هذا العائد في الإيرادات التي تحصل عليها المصارف ونذكر منها ما يلي:

أ-**ايرادات الفوائد** : وهي مجموعة الفوائد المتحصل عليها من أصل من أصول المصرف كالقروض والودائع، أي أنها تنتج من استثمار المصرف والمتمثلة في كل من:

[1]: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة المصارف وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط 1 ، 2000، ص 220.

– فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج في شكل ودائع لأجل حيث يحصل المصرف على فوائد بالسعر السائد في السوق مقابل إيداعه لأموال عاطلة لديه في أحد المصارف المحلية، أما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين فهي تتعلق بالتجارة الخارجية؛

– الفوائد المحصلة من اذونات الخزانة وفوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية التجارية والتي تشكل الجانب الأكبر من الدخل لأي مصرف فهي متعلقة بالقروض والسلفيات في هذه الحالة[1]، أما بالنسبة للأوراق المالية فإن المصارف تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق و هي تمثل أهم إيرادات الاستثمارات المالية في أرباح الأسهم و فوائد السندات و أرباح بيع الأسهم و السندات، أما الجزء الذي تحقق المصارف فيه إيرادا عليا هو قيامها بخصم الأوراق التجارية كالكمبيالات [2].

ب–عمولات مقبوضة : واهم هذه العمولات هي العمولات التي يتحصل عليها المصرف مقابل فتح الحسابات وإدارتها وأيضا فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان بالإضافة إلى الإيرادات المتولدة عن خدمات الأوراق المالية مثل شراء وبيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء[3].

2–المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

تعرف المخاطرة على أنها:" احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين " [4] أو هي "حالة من حالات عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة " [5] .

هناك مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها النشاط المصرفي نذكر منها ما يلي:

أ– مخاطر السيولة :_يقصد بها تلك المخاطر التي تؤثر على إيرادات المصرف ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة المصرف على مقابلة التزاماته عند تاريخ الاستحقاق وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى المصرف كافيا لمقابلة الالتزامات ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري للموجودات بتكلفة معقولة وهذا ينعكس على ربحية المصرف[6] .

---

[1]: عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ط 1، 2002، ص 331.

[2]: أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء المصارف التجارية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات –، جامعة شلف، 2004، ص 100.

[3]: عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص 332.

[4]: حسن بالعجوز، إدارة المخاطر المصرفية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية – منافسة؛ مخاطر، تقنيات –، جامعة جيجل، أيام 6 و 7 جوان، 2005، ص03.

[5]: نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية–حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري –، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008، ص05.

[6]: إبراهيم كرسانة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص 38.

ب- مخاطر سعر الصرف : تحدث هذه المخاطر عندما تحدث تقلبات أو تغيرات عكسية في أسعار صرف العملات فإذا كان المصرف يحتفظ بموجودات من عملة معينة اكبر من المطلوبات من نفس العملة فان الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، أما إذ كانت المطلوبات من عملة معينة اكبر من الموجودات منها فان الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة [1].

ج- المخاطر الائتمانية :تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة العميل أو عدم التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه وسبب هذه المخاطر ترجع إلى العميل بحد ذاته أو نشاطه أو نتيجة الظروف العامة بالعميل والمصرف[2] .

د- المخاطر التشغيلية :تعرف لجنة بازل هذه المخاطرة على أنها:"مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو المنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية "[3]، وهناك مجموعة من العوامل التي تسهم في حدوثها نذكر منها ما يلي [4]:

- عدم التامين الكافي للنظم أو فشل نظم التكنولوجيا وضعف أنظمة الأمن والحماية بالبنية المعلوماتية للمصرف بحيث يمكن اختراق نظم حسابات المصرف بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها والقيام بعمليات الاختلاس؛

- ملائمة تصميم النظم والتي تنشأ عن عدم كفاية النظم لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشكلة وصيانة النظم؛

- إساءة الاستخدام من قبل العملاء ويحدث نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التامين والرقابة، أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام بياناتهم الشخصية أو عدم إتباعهم إجراءات التامين الواجبة.

هـ- مخاطر سعر الفائدة :يتعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للمصرف والناتجة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة[5].

---

[1]: على عبد الله شاهين، إدارة المخاطر والتمويل والاستثمار في المصارف، المؤتمر العلمي الأول"التمويل والاستثمار في فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2005 ، ص06.

[2]: نعيمة خضراوي، مرجع سابق، ص05.

[3]: حاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص08.

[4]: مبارك بوعشة، إدارة المخاطر المصرفية (مع الإشارة إلى حالة الجزائري)، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزيتونة، 2007، ص02.

[5]: فائزة لعراف، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ثانيا : مقاييس تقييم الأداء من خلال العائد والمخاطرة بالمصارف التجارية.

يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المصرف في تعظيم أعلى عائد وتحقيق ربحية مرتفعة ولتحقيق هذا العنصر يتطلب من المصرف تحمل عنصر المخاطر وعلى هذا الأساس تعتمد إدارة المصرف على مقاييس العائد والمخاطرة لتقييم أداء المصرف والمتمثل في:

1-مقاييس العائد : ويضم هذا العنصر المقاييس التالية:

أ- **معدل العائد على حقوق الملكية** : يعبر هذا المعدل على ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم للأموال في نشاط المصرف حيث تتمثل هذه الأموال في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، ويستخدم هذا المعدل كأساس لتحليل ربحية المصرف التجاري و تكمن أهميته في ارتباطه بمعدلات أخرى تخص الربحية، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس النسبة المئوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية وكلما ارتفع هذا العائد كلما تمكن المصرف من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وزيادة الأرباح المحتجزة وهذا في حالة زيادة الأرباح.كما يشير هذا الأخير إلى مقدر صافي الدخل الذي تم تحقيقه مقابل كل وحدة نقدية ساهم بها المالكون كجزء من مصادر تمويل المصرف، وبما أن الهدف الأساسي للمصرف هو زيادة ثروة المالكيين فان هذا الهدف يتوقف على مقدار الأرباح المتحققة ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي حق الملكية عن طريق ما يلي[1]:

$$ROE=NI/TE$$

ب-معدل العائد على الأصول:يهدف هذا المؤشر إلى قياس الدخل لكل دينار من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة، أي انه يفيد في معرفة العلاقة بين الربحية وجميع أصوله، ويكشف عن كفاءة المصرف في توظيف أصوله لتحقيق مستوى معين من الربح ويحسب بالعلاقة التالية[2] :

$$ROA=IN/TA$$

بالإضافة الى معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاصول توجد معدلات اخرى تتمثل فيما يلي[3]:

معدل العائد على الموجودات : يعد من أوسع النسب التي تستخدم في قياس الأداء المالي في الصناعة المصرفية إذ يبين قدرة الإدارة في الحصول على الودائع بتكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة ويعبر هذا المعدل عن ربحية وحدة نقدية من كل موجود يمتلكه المصرف ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$ROA=IN/TA$$

---

[1]: محمد كريم ميلودي، الجهاز المصرفي في ظل العولمة (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2003، ص 53.

[2]: طارق عبد العال حماد، تقييم أداء المصارف التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 2، 2001، ص 82.

[3]: محمد حسن رشيم، علاء داشي دغيم، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل3 على ربحية المصارف التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة –، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص ص 142 -144.

معدل العائد على الودائع : تقيس هذه النسبة معدل العائد على كل دينار من أموال المودعين ويبين مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من توظيف الودائع بمختلف أنواعها في نشاطات استثمارية مختلف ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الودائع عن طريق المعادلة التالية:

$$ROD=IN/DT$$

هامش صافي الربح : تعد هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل وحدة نقدية من الإيرادات المحققة والنسب الأعلى منه تدل على أن موقف الربحية جيد وأن المصرف له سيطرة جيدة على التكاليف بالمقارنة مع المصارف المنافسة ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الإيرادات وفق المعادلة التالية:

$$NPM=IN/R$$

2-مقاييس المخاطرة : ترتبط هذه المقاييس بمقاييس العائد وهذا راجع إلى أن المصرف يتحمل مخاطرة من أجل تحقيق العائد المناسب ولكل مخاطرة مقياس مناسب لحسابها ، وتحسب كتالي:

أ-مخاطر الائتمان : في هذه الحالة ينظر المحللون إلى احتياطات المصرف لتقييم مدى قدرة المصرف على مقابلة خسائر القروض وإذا كان جودة الأصول ضعيفة فإن المصرف يحتاج إلى احتياطي كبير لمواجهة القروض المتعثرة[1].

ب-مخاطر السيولة : يشير هذا المقياس إلى قدرة السيولة أو النقدية لمقابلة الالتزامات والإيجارات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها [2] .

ج-مخاطر رأس المال : من أهم مقاييس هذه المخاطرة هي نسبة كوك وتعنى هذه النسبة درجة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة و حددت بـ 8% كحد أدنى و قابل للزيادة، وتعد من أهم نسبة لمراقبة أداء المصرف فمخاطرة رأس المال لها علاقة عكسية مع معامل الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية[3].

د-مخاطر سعر الفائدة : نجد أن مقياس هذا الخطر هو عبارة عن معدل التقلب في الأصول الخطرة نتيجة التغير في أسعار الفائدة إلى الخصوم الخطرة التي تتأثر بتغير سعر الفائدة، ويمكن قياس هذا الخطر من خلال قياس الفرق بين الأصول الحساسة تجاه الفائدة والخصوم تجاه معدل الفائدة، فإذا كان الفرق موجب فان صافي الدخل يصبح له علاقة طردية مع التغير قصير الأجل لسعر الفائدة، أما إذا كان الفرق سالب فان صافي دخل الفوائد سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة[4] .

---

[1]: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة المصارف وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[2] : أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3]: عبد الغفار حنفي؛ عبد السلام أبو قحف؛ إدارة المصارف وتطبيقاتها؛ ص 275-276.

[4]: محمد كريم ميلودي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

هـ-مخاطر التشغيل : وتقاس هذه المخاطرة بالتركيز على قياس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو من إجمالي المصروفات[1]، الجدول التالي يبن أهم المقاييس المستخدمة في تقييم أداء المصرف من حيث المخاطرة[2].

الجدول رقم (1-2) : مقاييس المخاطرة.

البيان	البسط	المقام
مخاطر الائتمان	صافي أعباء القروض	إجمالي القروض
	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	القروض التي استحقت و لم تسدد
	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	إجمالي القروض غير المنظمة
	مخصصات خسائر القروض	إجمالي القروض
مخاطر السيولة	استثمارات مالية قصيرة الأجل	الودائع بكل أنواعها
	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الأصول
	الخصوم المتقلبة	إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية	الأصول الخطرة
	إجمالي حقوق المساهمين	إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة	الخصوم ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة
	الأصول الحساسة تجاه الفائدة	إجمالي الأصول
	الخصوم الحساسة تجاه الفائدة	إجمالي الأصول
مخاطر تشغيلية	إجمالي الأصول	عدد العمال
	مصروفات العمالة	عدد العمال

المصدر : سمير الخطيب ادارة المخاطر بالمصارف – منهج علمي وتطبيق عملي –، منشأة المعارف، الاسكندرية ، ط 1، 2005، ص 122.

[1]: طارق عبد العال حماد، تقييم أداء المصارف التجارية " تحليل العائد و المخاطرة "، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] : سمير الخطيب، إدارة المخاطر بالمصارف – منهج علمي و تطبيق عملي –، منشاة المعارف، الإسكندرية ، ط 1، 2005 ، ص122-123.

المطلب الرابع : نماذج تقييم الأداء.

أولا:نموذج العائد على حقوق الملكية [1].

يعتبر هذا النموذج مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وبدأ استخدامه سنة 1972 في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الباحث " دافيد كول "كطريقة لتقييم أداء المصارف وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها والتي تعمل على مساعد المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بالمخاطرة، ثم اختبارها و يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب فالمجموعة الأولى تتعلق بمقاييس العائد والربحية أما المجموعة الثانية تتعلق بمقاييس المخاطرة والموضحة كما يلي:

- **المجموعة الأولى :** توضح أهم مؤشرات قياس ربحية المصرف حيث يتم قياس ربحية المصرف من خلال العائد على حقوق الملكية والذي يعد من أكثر المقاييس المهمة لأنه يتأثر بأداء المصرف المتعلق بالعائد على الأصول.
- **المجموعة الثانية :** تمثل هذه المجموعة مؤشرات قياس المخاطرة الرئيسية التي تواجه المصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة.

ثانيا : نموذج القيمة الاقتصادية المضافة[2].

نتيجة للتطورات أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بالغرض في تقييم الأداء للكثير من المصارف خاصة المصارف الأمريكية، ونتيجة لتعدد المصطلحات التي ظهر في ذلك الوقت كمصطلح إدارة المخاطر والربحية وهذا ما سمح بالاعتماد على نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة الذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر ويعرف هذا النموذج على انه مقياس للانجاز المالي وهو مقياس دقيق لتقدير الربح الحقيقي ، ويعبر عنه رياضيا على انه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروحا منه ضرب رأس المال بكلفة رأس المال ويمكن تلخيص المعادلة التي يتم من خلالها القياس بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كتالي:

$$EVA = NOPAT - C*WACC$$

حيث أن:

- **WACC** : التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال وهي تتمثل في المتوسط المرجح لتكلفة الأموال المستخدمة والمشكلة من حقوق الملكية وتكلفة الدين.
- **NOPAT** : الأرباح التشغيلية.
- **EVA** : القيمة الاقتصادية المضافة.
- **C**: رأس المال.

---

[1]: محمد جموعي قرشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة مجموعة من المصارف الجزائرية –، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 3، 2004، ص 92.

[2]: سماح راشدي، آليات رقابة المصرف المركزي على أداء أعمال المصارف في ظل المعايير الدولية – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010، ص95.

فإذا كانت قيمة EVA أكبر من الصفر هذا يدل على ان المصرف ناجح وهناك زيادة في الثروة أما اذا كانت قيمته معدومة فهذا يدل على ان المصرف حقق توازن وفي حالة ما اذ كان اقل من الصفر يدل هذا على انه هناك تأكل ثروة الملاك [1].

ثالثا:نموذج CAMELS[2] .

يعرف هذا الأخير على انه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طرق التفتيش الميداني ويستخدم هذا النموذج من أجل ترتيب المصارف الخاضعة لرقابة السلطات النقدية وهذا من أجل تقدير العناصر التالية:"كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة " .

ويستند نموذج **CAMELS** على العناصر سابقة الذكر في عملية التقدير وتتدرج هذه الدرجات تنازليا من 1 الى 5 مع مراعاة الوضع النسبي للمصرف بين المجموعة المثيلة من حيث الحجم وطبيعة النشاط ويتم استخلاص التقييم النهائي للمصرف استنادا إلى متوسط العناصر المشار إليها ، ويتم ترتيب المصرف إلى خمسة مستويات على النحو التالي:

- **المستوى الأول** : يعد المصرف مؤسسة مالية سليمة وأي نقطة ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية.
- **المستوى الثاني** : يعد المصرف مؤسسة مالية سليمة أساسا ولكن توجد نقاد ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية.
- **المستوى الثالث** : تتوافر عدة نقاط ضعف كثيرة قد تعرض المصرف لمزيد من المخاطر ويطلب المصرف رقابة أكثر من عادية.
- **المستوى الرابع** : يعاني المصرف من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق ويتطلب رقابة لصيقة.
- **المستوى الخامس** : حالة المصرف أسوأ من المصارف في المستوى الرابع ويحتاج إلى مساعدة عأجلة من المساهمين كما يتطلب رقابة مستمرة.

رابعا : بطاقة الأداء المتوازن.

وضع كل من الباحثان " كايلان روبرت وديفيد نورتن " عام 1990 فكرة بطاقة الأداء المتوازن وذلك عندما قاما بدراسة أجريت على 10 شركات بغرض اكتشاف طريقة لقياس الأداء وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المقاييس المالية للأداء وحدها غير كافية لتقييم أداء، مما استوجب البحث على مقاييس غير مالية إلى جانب المقاييس المالية في عملية تقييم الأداء، فتوصلا في الأخير إلى التنسيق بين مؤشرات قياس مالية أخرى وغير مالية لها

---

[1]: يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS على نظام الرقابة في المصارف التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 10، ص 207.

[2]: سمير الخطيب ، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

ارتباط مباشر مع إستراتيجية المؤسسة بهدف بناء نظام قياس فعال ومتوازن، وتعرف بطاقة الأداء المتوازن بأنها[1] "هي نظام إداري يهدف إلى مساعدة الشركة على ترجمة رؤيتها، رسالتها، إستراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف ،كما تعتبر أداة فعالة لمتابعة الأداء في مقابل الأهداف المنجزة كما يساعد على تطبيق الخطة وضبطها ومراقبة النمو المؤسسي بطريقة سهلة تجمع فيها كافة الأهداف والإستراتجيات[2]، وتسمح بطاقة الأداء المتوازن للمؤسسة بشكل متوازن وشامل على تقييم الأداء وتعمل على تفادي أوجه القصور في أنظمة التقييم التقليدية مما يجعلها تتميز عن غيرها من الأنظمة حيث تعد نظاما للتسيير يقوم بترجمة الإستراتيجية إلى أهداف ملموسة ويعمل على الموازن بين المؤشرات الأداء السابق التي تسمح بمتابعة الأداء المستقبلي حيث أنها تشكل أداة لمراقبة التسيير الاستراتيجي [3].

المبحث الثالث : الدراسات السابقة لموضوع الرقابة المصرفية وتقييم الاداء في المصارف التجارية.

حضي موضوع الرقابة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف بأهمية بالغة حيث تم معالجتها في الكثير من الدراسات سواء كانت على الصعيد العربي أو الأجنبي حيث تختلف طريقة الدراسة والمعالجة من دراسة إلى أخرى بالإضافة إلى اختلاف النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول : الدراسات المحلية.

1-دراسة حورية حمني ،"**آليات رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية وفعاليتها – دراسة حالة الجزائر –، رسالة** ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2005.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف آليات وأساليب الرقابة المصرفية التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجارية وتقييم فعاليتها وواقع تطبيقها في الجزائر والمتعلقة بالرقابة الاحترازية والتي تعد من أحدث وأهم أسلوب للرقابة المصرفية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة ونذكر منها ما يلي:

– المصرف المركزي يلعب دور مهم في مراقبة مدى تطبيق المصارف التجارية لهذه القواعد والمعايير وذلك من خلال تطبيق آليات مختلف لفرض هذه الرقابة كآليات الرقابة الخارجية والمتمثلة أساسا في مراقبة حافظي الحسابات والرقابة الميدانية والمستندية وآليات الرقابة الخارجية.

---

[1]: سحر طلال إبراهيم، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 35، 2013، ص 348.

[2]: مريم شكري، محمد نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء التوازن، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، دون بلد نشر، 2015، ص 10.

[3] : نعيمة يحياوي، خديجة لدرع، بطاقة الأداء المتوازن أداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات – دراسة ميدانية –، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22 – 23 نوفمبر، 2011، ص 83.

2- دراسة احمد قارون ،"**مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل** "،رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة سطيف ،2013.

هدفت هذه الدراسة إلى كيفية تحديد وتقدير كفاية رأس المال وتحديد مختلف الجوانب الأساسية التي جاءت بها اتفاقيات بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال في المصارف والتنظيم المصرفي المتعلق به.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطور أنشطة المصارف أدى إلى ارتفاع وتعدد المخاطر التي تواجهها (المخاطر الائتمانية –المخاطر السوقية– المخاطر التشغيلية) ؛

- ارتفاع وتعدد المخاطر التي تواجهها المصارف هو السبب الرئيسي في إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك بهدف صياغة توصيات تتضمن معايير تقوم المصارف باحترامها من أجل تجنب حالات الإفلاس وبالتالي حماية أصحاب المصالح وخاصة المودعين ؛

- المصارف الناشطة لا تقوم بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب ما نصت عليه اتفاقية بازل الثانية لعدة اعتبارات أهمها افتقار هذه المصارف لأنظمة متكاملة لإدارة وقياس المخاطر؛

- تقوم المصارف الناشطة بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب ما نصت عليه اتفاقية بازل 2 وذلك بتوفر مجموعة من العناصر منها توفر أنظمة فعالية لقياس المخاطر، نوعية عالية من الكفاءات البشرية في مجال العمل المصرفي سواء في التحليل المالي، النظم المحاسبية ومراجعتها وكذا الكفاءات الفنية والتكنولوجيا في ميدان تقنيات المعلومات.

3- دراسة لعراف فائزة،"**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل مع الإشارة إلى حالة الجزائر** "،رسالة ماجستي، جامعة المسيلة، 2010.

وقد قامت الباحثة بدراسة أثر تطبيق المعايير الرقابية ومعايير كفاية رأس المال للجنة بازل على النظام المصرفي الجزائري ، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

–النظام المصرفي قام بتطبيق اتفاقية بازل الأول متأخر؛

- المصارف الجزائرية تعاني من نقص في الكفاءات البشرية المؤهلة وصاحبة الخبرة الكافية لأجل التوافق مع توصيات اتفاقية بازل الثانية بصفة كاملة.

4- دراسة يوسف بوخلخال ، و المتمثل في المقال الذي كان تحت عنوان"**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على المصارف التجارية** " ، حيث أجريت الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2009/2008 ، وتهدف الدراسة هذه إلى تحديد المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها المصارف المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية وتفادي عدم حدوثها في المستقبل، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر منها ما يلي:

- لنظام التقييم المصرفي الأمريكي جوانب ايجابية وله دور هام في تغذية عمليات الرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض نقاط الضعف؛

– تحديد القصور والمشاكل الذي تعتبرعنصر مهم في البحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

المطلب الثاني : الدراسات العربية.

1– دراسة عبد الرسول الخاقاني و صلاح أبو هونة و المتمثل في المقال المحرر في مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية سنة 2017 تحت عنوان "**أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية** " –**دراسة تطبيقية** – ،العراق، وقد حاول الباحثان في هذه الدراسة إلى تبيان ما مدى أهمية معيار كفاية رأس مال المصرف في تحقيق استقرار القطاع المصرفي وتدعيم المركز المالي للمصارف وتبيان العلاقة التي تربط بين كفاية رأس المال والسيولة المصرفية والذي ينعكس على تقوية وضع السيولة لدى المصارف التجارية العراقية ورفع قدرتها على تغطية مخاطر السيولة التي من الممكن تعرض لها، وقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

– يعتبر معيار كفاية رأس المال من الأساليب الفنية التي تتبعها المصارف المركزية في الرقابة على أنشطة المصارف والالتزام بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال يحقق الاستقرار في النظام المصرفي؛

– توجد علاقة طردية ذات أثار ايجابية تتمثل في أن ارتفاع معدل كفاية رأس المال ينعكس على تحسين وضع السيولة لدى المصارف وبالمقابل يؤثر على انخفاض مستوى مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف.

2– دراسة احمد محمود دبيك،"**العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية المصارف التجارية المحلية في فلسطين** "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، فلسطين،2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين تطبيق معدل كفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية المحلية العاملة بفلسطين من خلال دراسة سلوك المتغيرات التابعة المقاس بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على السهم وذلك من قبل المتغير المستقل ممثلا في معدل في كفاية رأس المال ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي.

ومن أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هو انه زيادة معدل رأس المال يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على السهم وهذا ما سمح بتحديد كفاية رأس المال والعمل على تحقيق متطلبات التوازن مع الأهداف الأخرى للبنوك وهي تحقيق الربحية وهذا ما يعطى مجال أوسع للبحث عن فرص استثمارية مجدية وذات مخاطر يمكن السيطرة عليها وذات عوائد مقبولة.

3– دراسة محمد بدر داود حول" **تحديد أثر محددات كفاية رأس المال المصرفي على العائد على حقوق الملكية كمؤشر على أداء المصارف التجارية السورية** "، رسالة ماجستير في علم الاقتصاد ، جامعة دمشق.

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر محددات كفاية رأس المال المصرفي على العائد على حقوق الملكية من خلال تطوير نموذج قياسي يعتمد على تحليل القوائم المالية الخاصة بالمصارف السورية وتحديد علاقة وأثر محددات كفاية رأس المال لدى المصارف التجارية السورية على أداء هذه المصارف ممثلا بالعائد على حقوق الملكية، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر ما يلي:

– لا يوجد تأثير هام لكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة على أداء المصارف السورية ، أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل منها وبين العائد على حقوق الملكية وهذا راجع إلى ضعف الأداء التشغيلي للأصول المشاركة فعلا في العمليات التقليدية للمصارف مما أدى إلى انخفاض العوائد المتحققة منها وعدم ظهور أثر لها في العائد على حقوق الملكية وبالتالي أداء المصارف ؛

– التحوط الكبير الذي تنتهجه المصارف السورية في منح الائتمان انعكس في وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية ؛

– ضرورة توفير إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف بحيث يغطى جميع المخاطر التي قد يتعرض لها، حيث يتم من خلالها تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها بما يتلاءم مع المتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية والالتزام بضوابط منح الائتمان والعمل على المحافظة على مستوى المخاطر الموافقة لعملية منح الائتمان في حدوده الدنيا من خلال دراسة الملفات الائتمانية للعملاء ومتابعته في جميع مراحله.

المطلب الثالث : الدراسات الأجنبية.

1– دراسة **Kosinidou,tanna and pasiours** سنة 2004 ، وتهدف هذه الدراسة إلى إيجاد محددات ربحية المصارف البريطانية خلال الفترة الممتدة من 1995 الى 2002 ، حيث استخدم الباحثان في الدراسة أسلوب تحليل الانحدار وكان المتغير التابع الذي حدده في الدراسة متمثل في معدل العائد على الأصول والمتغيرات المستقلة متمثلة في كل من (نسبة التكاليف إلى الدخل والسيولة بنسبة النقدية إلى الأصول المتداولة ونسبة الملكية وحجم المصرف مقاسا بمجموع الأصول) .

من أبرز النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

– توجد علاقة طردية بين كل من العائد على الأصول ونسبة النقدية إلى الأصول المتداولة ؛

– توجد علاقة عكسية بين الأصول المتداولة إلى مجموع أصول المصرف وأرباح المصرف ؛

– هناك علاقة طردية بين الربحية ونسبة الملكية حيث انه كلما زادت نسبة الملكية قلت الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية ؛

–العلاقة بين حجم المصرف والعائد على الأصول هي علاقة عكسية وهذا راجع إلى سعي المصارف إلى تخفيض هامش الفوائد وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح ؛

– تقديم الباحث رأي حول إجراء المزيد من الأبحاث لتحديد نوع العلاقة ما بين السيولة والربحية وسبب تلك العلاقة.

2– دراسة **Berge** سنة 1995 وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الربحية وكفاية رأسمال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 1983 الى 1989 من خلال استخدامه لأسلوب تحليل الانحدار مابين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة، ونتيجة لإجراء بعض التغيرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالمصارف التجارية قام الباحث بإعادة إجراء التحليل خلال الفترة 1992 الى 1995، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

–هناك علاقة قوية وموجبة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية ؛

– توجد علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية ؛

– توجد علاقة طردية بين الربحية ورأس المال عندما كان رأس المال اقل من الحد الأمثل ؛

– وجود علاقة سالبة بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

3– دراسة **Antonio trujill pincs** سنة 2009 ، وهدفت الدراسة إلى إجراء تحليل تجريبي للعوامل التي تحدد ربحية المصارف الاسبانية خلال الفترة المحدد من 1999 الى 2009 حيث تم تطبيق موديل GMMعلى عينة كبيرة من المصارف الاسبانية ، وإشارة نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي:

– ارتفاع ربحية المصارف يرتبط بمجموعة من العوامل منها"نسبة عالية من القروض في مجموعة من الأصول ، نسبة كبيرة من ودائع العملاء ، انخفاض المخاطر التشغيلية " ؛

– زيادة نسبة رأس المال يؤدي إلى زيادة العائد الخاص بالمصرف وهذا ينطبق عند استخدام العائد على الموجودات كمقياس للربحية.

4– دراسة **Goddard,molyneux and Wilson** سنة 2004 وهدفت الدراسة إلى إيجاد محددات ربحية المصارف الأوروبية ، حيث اختار الباحث عينة مكونة من عدد كبير من المصارف الناشطة في الاتحاد الأوربي للفترة من 1992 الى 1998 ، من خلال افتراض الباحثان أن العائد على حقوق الملكية هو المتغير التابع والممثل للربحية وكل من حجم المصرف مقاسا بمجموع أصوله وحجم المحفظة الاستثمارية للبنك ونسبة الملكية متغيرات مستقلة ، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر ما يلي:

– حجم المصرف لا يؤثر في ربحية المصرف ؛

– العلاقة بين المحفظة الاستثمارية والربحية هي علاقة طردية ؛

– العلاقة بين حقوق الملكية والربحية هي علاقة موجبة .

المطلب الرابع : المقارنة بين الدراسات.

من خلال عرض الدراسات والأبحاث السابقة نلاحظ انه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة تميزت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زاويا موضوعنا، كما حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل الوصول إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة أثر الرقابة المصرفية المنبثقة عن لجنة بازل في تقييم أداء المصارف التجارية، ويمكن تلخيص ميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

– من ناحية أدوات والأساليب الإحصائية المتبعة في الدراسة نلاحظ انه هناك اختلاف فمنها من اعتمدت على أسلوب الانحدار الخطي كالدراسات الأجنبية والعربية ، أما الدراسة المحلية فقد اكتفت باستخدام الطرق النوعية المتمثلة في الاستبيان والتحليل ؛

– اختلفت عينة الدراسة فالدراسات الأجنبية اعتمدت على عينة كبير من المؤسسات المصرفية في حين الدراسات الأخرى اعتمدت على عينة صغيرة ؛

– ركزت جل الدراسات على دراسة العلاقة الموجودة بين كفاية رأس المال وربحية المصرف ، أما دراستنا فركزت على دراسة أثر الرقابة المصرفية على تقييم أداء المصارف التجارية الجزائرية من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي STATA بهدف التحليل القياسي لعينة من المصارف التجارية الجزائرية من خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2015 وهذا من أجل معرفة أثر الرقابة المصرفية على كل من الربحية والمخاطرة ، وتوصلت درستنا الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الرقابة المصرفية وكل من الربحية والمخاطرة ؛

– اختلفت هذه الدراسات من حيث النتائج المتوصل إليها فنجد دراسات ركزت على الرقابة المصرفية من الناحية النظرية فقط مثل الدراسات المحلية وأهملت التحليل القياسي لمؤشرات الرقابة أو ركزت على دراسة العلاقة بين مؤشرات الرقابة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للإطار النظري للدراسة حيث تطرقنا في المبحث الأول الى لجنة بازل للرقابة المصرفية وتبين لنا على انها لجنة استشارية فنية لا تستند الى اية اتفاقية دولية فهي تهدف الى المساهمة في استقرار النظام المصرفي العالمي ، كما قمنا بإعطاء نظرة عن تقييم الاداء في المصارف التجارية والدراسات السابقة التي عالجت تقريبا نفس موضوع درستنا بهدف تلخيصها وإعطاء اضافات جديدة تختلف عما توصلنا اليه سابقا ، ومن اهم النتائج التي توصلنا اليه نذكر ما يلي:

– تعبر الرقابة المصرفية عن العملية التي تهدف الى التحقق مما إذا كان كل نشاط داخل المصرف يحدث وفقا لما خطط له؛

– هناك مجموعة من الاهداف الاساسية التي جاءت بها لجنة بازل فيما يتعلق بالمصارف العاملة في السوق المصرفي نذكر منها المساهمة في استقرار النظام المصرفي ؛

– يعبر تقييم الاداء على قياس الاعمال المنجزة ومقارنتها مع الاهداف المسطرة ؛

– هناك نوعان من الرقابة المصرفية رقابة داخلية ورقابة خارجية التي تتم عن طريق الفحص من خارج الوحدة وهذا من أجل التأكد من سلامة العمليات ؛

– يهدف تقييم الاداء في المصارف التجارية الى الكشف عن مواطن الخلل ونقاط الضعف في نشاط المصرف.

ومن أجل اسقاط موضوع الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم اداء المصارف التجارية الجزائرية سنقوم في الفصل الثاني ببناء نموذج قياسي لمعرفة أثر الرقابة المصرفية على كل من الربحية والمخاطرة.

الفصل الثاني:

تحليل دور الرقابة المصرفية على تقييم أداء عينة من المصارف الجزائرية

تمهيد:

بعد قيامنا بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول التي تناولنا فيه مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل وتقييم أداء المصارف التجارية، فمن خلال هذا الفصل سنقوم بمعرفة مدى تطابق الجانب النظري مع التطبيقي من خلال دراسة قياسية وهذا باستخدام البرامج الإحصائية كStata و panel وهذا من أجل اختبار العلاقة بين كل من كفاية راس المال والسيولة والمخاطرة والقروض المتعثرة وربحية المصارف الجزائرية لذلك سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى المبحثين التاليين هما:

- **المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة؛**
- **المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج.**

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة.

من أجل اثبات مصداقية ومدى فعالية المعلومات التي جمعت من خلال الدراسة وإعطائها اهمية بالغة يجب التركيز بالدرجة الأولى على الطريقة والأدوات والبرامج المستعملة في ذلك والتي من خلالها يتسنى لنا المصادقة على الفرضيات المطروحة او الغائها والخروج بالحوصلة الدالة بنسبة كبيرة على صحة ما جاء به موضوع الدراسة.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة.

من أجل عرض الطريقة المتبعة في هذه الدراسة سنقوم باختيار مجتمع وعينة الدراسة وتلخيص المعطيات المجمعة.

أولا : العينة المستخدمة في الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الجزائرية والتي بلغ عددها عشرون مصرف(عمومي وأجنبي)، وقد تم اختيار اثني عشر(12) مصرف كعينة للدراسة والتي شملت خمسة مصارف عمومية(المصرف الوطني الجزائري BNA، مصرف التنمية المحليةBDL، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، القرض الشعبي الجزائري CPA)، وسبعة (7) مصارف خاصة (مصرف المؤسسة العربية المصرفيةABC، مصرف سوسيتي جنرالSGA ،مصرف الخليج الجزائري AGB، مصرف الثقة الجزائري TRUSTومصرف بي ان بي الجزائريBNP ومصرف ناتكسيس الجزائريNATIXIS ومصرف البركة BRAKA) ، وقد تم استبعاد المصارف الأخرى نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية خلال فترة الدراسة[1].

ثانيا : فترة الدراسة.

وشملت الدراسة الحالية على عشرة سنوات التي تمتد من سنة 2005 إلى سنة 2014 للمصارف محل الدراسة، وقد تم اختيارها بناء على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للمصارف، وعليه فإن الدراسة تستخدم بيانات زمنية مقطعي متوازنة Balanced Panel Data.

ثالثا : تحديد متغيرات وخطوات الدراسة.

ان طبيعة الموضوع وإشكالية الدراسة تتمحور حول الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم أداء المصارف التجارية وعلى هذا الأساس تم تحديد المتغيرات الأساسية في موضوع الدراسة، وفيما يلي سنتطرق إلى تصميم الدراسة التطبيقية من خلال تحديد المتغيرات المستخدمة مع توضيح الخطوات التي يتم بها إجراء الدراسة ومصادر بياناتها.

1- تحديد متغيرات الدراسة : يوضح الجدول أدناه متغيرات الدراسة المستخرجة بواسطة التحليل بالنسب.

[1]: الامر رقم17 -01 المؤرخ في لينأير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، ص28.

الجدول رقم (2-1): المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

المتغير التابع(الأداء)		
اسم ورمز المتغير	**مؤشر**	**المفهوم**
الربحية ROA	معدل العائد على الأصول (ROA)=النتيجة الصافية /إجمالي الأصول	وتقيس مدى قدرة المصرف على تخصيص ودارة أمواله بكفاءة .
المخاطرة RISK	الانحراف المعياري للنتيجة	احتمال تحقيق المصرف لتذبذبات في النتائج الصافية نتيجة عدم استخدامه للموارد استخداما افضل .
المتغيرات المستقلة		
كفاية رأس المال CR_2	إجمالي الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	تهدف كفاية رأس المال إلى تغطية الخسائر الناتجة المخاطر المصرفية ، وكلما زاد هذا المؤشر تزداد الربحية والعكس صحيح .
المتعثرة القروض CR_1	نسبة مخصصات خسائر القروض على إجمالي القروض	يقيس توقعات الإدارة لخسائر القروض في المستقبل.
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	النتيجة الصافية السنوية/حقوق الملكية	وتقيس مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح .
السيولة المصرفية CR_3	إجمالي القروض على/إجمالي الودائع	تعكس مستوى السيولة الجاهزة التي بحوزة المصرف لتلبية طلبات المودعين، وبتالي فإنه يقيس مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من النقد الجاهز المتوفر له .

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على الدراسات السابقة.

2- خطوات الدراسة ومصادر البيانات : بهدف الإلمام ببحثنا والإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مصادر اولية وأخرى ثانوية تتمثل في:

أ-**المصادر الأولية** : ويتمثل هذا العنصر في المصادر المتعلقة بالجانب التطبيقي المتعلق بدراسة مدى تأثير كل من كفاية راس المال والسيولة والمخاطرة والقروض المتعثرة في المصارف التجارية على ربحيتها وهذا من خلال إتباع الخطوات التالية:

-جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج للمصارف محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2005-2015 بناء على معطيات وبيانات التقارير السنوية لهذه المصارف من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري،

-حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات النموذجين،

-تفريغ النسب المالية والمتغيرات المستعملة من برنامج Excel 7 على برنامج stata15 وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

ب -المصادر الثانوية : وتتمثل هذه الاخيرة في الدراسات السابقة، كتب، المجلات .

المطلب الثاني : أدوات الدراسة.

نقوم في هذا المطلب بعرض الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات المتحصل عليها من خلال الاعتماد على برنامج البنال و ستاتة .

أولا : البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.

1-مفاهيم اساسية حول نماذج البانل :استطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أن تكتسب اهتمام كبيرا خصوصا في الدراسات القياسية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء[1].

أ-مفهوم معطيات البانل : نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن ، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت ، فبنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (مصارف، شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة ، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة خلال فترة زمنية ، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج بانل بالمتوازن، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لأخر يكون نموذج البانل غير متوازن[2]، وبشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية[3]:

$$y_{it} = b_{0i} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$I=1,2,\ldots\ldots N$$

$$t=1,2,3\ldots\ldots\ldots T$$

ب-أهمية معطيات البانل : إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن

---

[1]: عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية، العدد1، المجلد 16، 2010، ص17.

[2]: شهيناز بداروي، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من الدول 18 دولة عربية (1980-2012)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان،2015 ، ص201.

[3]: عبد المجيد قدي، رقية بلقصور، تأثير المخاطر على كفأية رأس المال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة 2009-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، ص8.

القول بان معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي وهذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية[1]:

– توفر بيانات بانل إمكانية دراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيفها البيانات المقطعية، كما أنها تكون مناسبة لدراسات حالات البطالة، الفقر ... إلخ ويمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى؛

– تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى كما أن مشكلة الارتباط بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية ، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛

– تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى نتائج متحيزة في انحدارات المفردة؛

–وتبرز أهمية بانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعد التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛

– التحكم في التباين الفردي الذي يظهر حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والتي يفضي إلى نتائج متحيزة.

ثانيا : النماذج الأساسية لتحليل معطيات البانل.

1– نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression model : يعتبر ابسط نماذج البيانات المقطعية حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات (يهمل أثر الزمن)[2]، وبالتالي يمكن إعادة صياغة المعادلة على الجدول الموالي لتتحصل على صيغة النموذج التجميعي[3]:

$$y_{it} = b_0 + \sum_{j=0}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

I=1,2…… ,N **و:**

t=1,2,3……T

حيث أن:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0$$

$$\text{var}\,(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^{2}$$

ويتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

---

[1]: فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقيم ربحية البنوك التجارية –دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005–2014، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017، ص85.

[2]: محمد شريف بن زاوي، هاجر سلطاني، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري العام على البنية التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 3، جوان،2015، ص83.

[3]: فريدة عزازي، أثر أسعار النفط على استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2014) دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 1، العدد الأول، البليدة، ص356–357.

2- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model(FEM) [1]:في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سنتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة التالية :

$$y_{it} = b_{0i} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \text{.....(3)}$$

I=1,2,..... N

t=1,2, 3.....T

حيث أن:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0$$

$$\text{var}\,(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين مجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر $(N-1)$ لكى نتجنب حالة التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وبالتالي يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهميةLeast Squares Dummy Variable ، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة رقم (3) يصبح النموذج كالتالي:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{2} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \text{.....(4)}$$

حيث أن:

I=1,2..... ,N

t=1,2,3.....T

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^{2} \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ويمكن كتابة النموذج بعد حذف α_1 كما يلي :

$$y_{it} = \sum_{d=2}^{2} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \text{.....(5)}$$

حيث أن:

I=1,2..... ,N

t=1,2,3.....T

3- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM)) : في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذات توزيع طبيعي بوسط حسابي مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_{ε}^2 ، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترات زمنية محددة، ويعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذج ملائما في حالة وجود خلل في احد الفروض المذكورة أعلاه

[1]: محمد رتيعة، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد2، ص11.

في نموذج التأثيرات الثابتة، وفي نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $B_{0(i)}$كمتغير عشوائي له معدل مقداره u أي :

$$y_{it} = u + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots(6)$$

i =1,2.....n حيث أن:

t=1,2.....t

$B_{0(i)}$ =u+v_i

حيث أن تمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Componets Model) بسبب أن النموذج في المعادلة يحوي مركبين للخطأ هما ε_{it} و v_i يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن :

$E(\varepsilon_{it}) = 0$

var $(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$

$E(v_i) = 0$

var $(v_i) = \sigma_v^2$

وليكن لدينا حد الخطأ المركب الأتي w_{it} =σ_v^2+σ_{ε}^2

حيث أن:

$E\ (w_{it})$= 0

Var(w_{it})= $\sigma_v^2 + \sigma_{\varepsilon}^2$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين ε_{it} و v_i لا يساوي الصفر أي :

cov (w_{it}, w_{is})=$\sigma_v^2 \neq 0$

$t \neq 0$

لغرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (**GLS**)[1] .

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج.

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض وتفسير نتائج الدراسة القياسية المتبعة في الدراسة وهذا من أجل الخروج بنتائج وتوصيات وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من المصارف الجزائرية في الفترة الممتدة من 2004 الى غاية 2015 نظرا لتوافر المعلومات التي نحتاجها في الدراسة.

[1]: زكريا يحيي الجمال، اختبار النموذج في البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد21، 2012، ص 06.

المطلب الأول : عرض النتائج.

في هذا المطلب سوف نعرض النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق برنامج stata و panelعلى المعطيات الخاصة بالمصارف التي تم الاعتماد عليها حيث قمنا باستخدام حوالي 120 مشاهدة خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2015 وهذا نظرا لتوافر المعلومات التي تحتاجها دراستنا وهذا بالاعتماد على الملحق رقم01.

أولا : عرض نتائج نموذج الربحية.

من أجل عرض النتائج نموذج الربحية تم الاعتماد على ما يلي:

1-خطوات اختبار النموذج الملائم : باستخدام النماذج الاساسية لتحليل معطيات البانل الثلاثة وهي : النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والنموذج العشوائي نقوم بتقدير معلمات النماذج وبعد ذلك نقوم بإجراء الاختبارات اللازمة للاختيار بين النماذج الثلاثة وبالاستعانة بstata15 نقدر معالم النماذج الثلاثة والنتائج مبينة في الجدول رقم (2-2) كما يلي:

الجدول رقم (2-2) : نتائج التقدير بنماذج البانل باستخدام مؤشرROA.

المتغيرات التفسيرية	نموذج الأثر التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
CR_2	0.0870 (0.000)***	.0533 (0.000)***	0.0799 (0.000)***
CR_3	-0.00050 (0.537)	-0.004 (0.000) ***	-0.00049 (0 .528)
ROE	0.0794 (0.000)***	0.0594 (0.000) ***	0.0722 (0.000)***
CR_1	-0.2084 (0.501)	-0 .1027 (0003) ***	-0.0439 (0.156)
الثابت (c)	-0.0040 (0.008) ***	0 .0041 (0.079)	-0.0019 (0.297)
Number of obsevation	120	120	120
R-squared	0.8099	0.8625	
Adjusted R^2	0.8033	0.8426	
Prob (F-Stat)	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات نتائج stata 15.

2- **المفاضلة بين النماذج :** من خلال نتائج اختبار التجميعية للاختيار بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نجد أن قيمة (prob= 0 .0000 أقل من 0,05)، وعليه فقد تم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة

كأحسن نموذج أنظر الملحق رقم (02)، وبناء على اختبار Breush and pagan LM للمفاضلة بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية نجد أن قيمة (0 .0000 =prob أقل من 0,05)، وعليه تم اختيار النموذج التأثيرات العشوائي هو الأفضل أنظر الملحق رقم (03)، وبناء على نموذج Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية كانت قيمة p–value المحسوبة تساوي 0,0107 وهي أقل من 0,05، وعليه يمكن القول بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأحسن أنظر الملحق (04).

3–اختبار معامل تضخم التباين vif : للكشف عن مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة نقوم باختبار معامل تضخم التباين الذي يوضح ذلك فإذا كانت قيمة اكبر من 10 يدل على انه هناك مشكلة التعدد الخطي والعكس صحيح[1]، من خلال الاعتماد على برنامج stata 15 والجدول رقم (2–2) تم تحديد معامل تضخيم التباين كما يلي :

الجدول رقم (2–3): يمثل معامل تضخم التباين لنموذج الربحية.

```
. vif

    Variable |      VIF       1/VIF
-------------+----------------------
         CR1 |     1.30    0.766712
         ROE |     1.26    0.794485
         CR2 |     1.05    0.948712
         CR3 |     1.03    0.975549
-------------+----------------------
    Mean VIF |     1.16
```

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات stata15.

من خلال الجدول اعلاه الذي يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif)، والتي تشير نتائجه إلى عدم تجاوز قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة للقيمة (10)، وهو ما يؤكد أن هذه المتغيرات لا ترتبط ببعضها بعلاقة خطية، أي لا توجد مشكلة التعدد الخطي.

4–اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار عدم تجانس التباين : قبل الأخذ بنتائج التقدير لابد من التأكد من أن نموذج الأحسن (نموذج التأثيرات الثابتة) لا يعاني من مشاكل قياسية، وذلك من خلال التأكد من خلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء وخلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين أي جودة صلاحية النموذج ويتم هذا كما يلي:

أ–اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :يقيس اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء درجة الارتباط بين القيم لنفس المتغيرة خلال فترة زمنية محددة وليس بين متغير أو أكثر، ويمكن معرفة هل هناك ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة المستقلة باستخدام اختبار **Wooldridge**[2] للكشف عن وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث في حالة

---

[1]: مزاحم محمد يحي، محمود حمود عبد الله، تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرفي في اختبار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة 1980 الى 2000، مجلة التكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد3، العدد 8،2007، ص173.

[2]: حمزة الجيلالي تومي، إختبار تأثير بعض العوامل على هيكل رأس البنوك الجزائرية الخاصة –دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009–2014)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 19، العدد2، ص239.

وجود المعنوية الإحصائية لهذا الاختبار يعني ذلك وجود ارتباط ذاتي لأخطاء وبالاعتماد على برنامج **stata 15** واختبار **Wooldridge** نستنتج الجدول التالي :

الجدول رقم (2-4): يمثل اختبار Wooldridge لارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الربحية.

```
. xtserial ROA ROE CR1 CR2 CR3


Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
   F(  1,     11) =     4.361
         Prob > F =     0.0608
```

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات stata 15.

أظهرت نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 وبالتالي رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء .

ب -اختبار عدم تجانس التباين: ان مصطلح عدم تجانس التباين **Heteroskedasticity** متكون من كلمتين هما **(Hetero)** أي مختلف وغير متساوي وكلمة **(scedastivity)** أي التباعد أو الانتشار حيث تعتبر مجموعة المتغيرات غير متجانسة التباين إذا كان هناك مجموعة فرعية (المصارف) تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الأخرى، فظاهرة عدم تجانس التباين تؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج وأن الاختبارات المستخدمة تصبح في هذه الحالة غير واقعية ولا يمكن الاعتماد عليها و من خلال الاعتماد على برنامج **Stata15** واختبار عدم تجانس التباين نستنتج الجدول التالي :

الجدول رقم (2-5) : اختبار عدم تجانس التباين لنموذج الربحية.

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (12)  =   30992.63
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات Stata15 .

من خلال نتائج اختبار تجانس التباين نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية Prob > F هي أقل من 5 %، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وعليه يمكن القول أن نموذج الأثر الثابت يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين .

5-النموذج المقدر : من خلال نتائج الاختبارات السابقة نلاحظ أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشاكل إحصائية(وجود الارتباط الذاتي للأخطاء ، عدم تجانس التباين)، وبالتالي سوف نعالج هاته المشاكل باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panels corrected standard errors (PCSE) [1].

وعليه فإن طريقة التقدير المستخدمة لدراسة أثر مؤشرات الرقابة المصرفية (المتغيرات المستقلة) على الربحية هي طريقة panels corrected standard errors (PCSE)، التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباينكما أن هذه الطريقة تعد من أهم الأساليب المستخدمة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيها عدد المشاهدات قليلة [2]، والنتائج موضح في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (2-6) : يمثل معالجة نموذج الربحية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين.

```
. xtpcse ROA ROE CR1 CR2 CR3

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:   ind                         Number of obs     =       120
Time variable:    YOR                         Number of groups  =        12
Panels:           correlated (balanced)       Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                        min =        10
                                                            avg =        10
                                                            max =        10
Estimated covariances      =        78        R-squared         =    0.8099
Estimated autocorrelations =         0        Wald chi2(4)      =    246.60
Estimated coefficients     =         5        Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |             Panel-corrected
         ROA |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         ROE |   .0794468   .0077626    10.23   0.000     .0642323    .0946612
         CR1 |   -.020849    .041104    -0.51   0.612    -.1014113    .0597133
         CR2 |   .0870573   .0088238     9.87   0.000      .069763    .1043517
         CR3 |  -.0005052    .001153    -0.44   0.661     -.002765    .0017546
       _cons |   -.004085   .0018811    -2.17   0.030    -.0077718   -.0003982
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات Panel-corrected.

[1] :HOECHLE, D., Robust Standard Errors for Panel Regressions with LIQoss-Sectional Dependence, The Stata Journal, Number ii.

[2] :BECK, N., KATZ, J., N., What to do (and not to do) with Time-series Cross-section data, American Political Science Review, Vol.89, No.3, 1995

ثانيا : عرض نتائج نموذج المخاطرة.

سنتطرق في هذا العنصر الى تحليل النتائج المتعلقة بنموذج المخاطرة من خلال الاعتماد على مجموعة من المصارف ومجموعة من النسب من 2009 إلى 2015 وهذا لنقص المعلومات أنظر الملحق رقم (05).

1- **خطوات اختيار النموذج الملائم للدراسة** :وبالاعتماد على النماذج الاساسية لتحليل معطيات البانل من أجل تقدير معلمات النماذج ومن خلال اجراء الاختبارات اللازمة للمفاضلة بين النماذج الثلاثة وبالاعتماد على برنامج STATA15 نقدر النماذج الثلاثة والنتائج مبينة في الجدول رقم (2-7) كما يلي:

الجدول رقم (2-7) : نتائج التقدير بنماذج بانل باستخدام مؤشر RISK.

المتغيرات التفسيرية	نموذج الأثر التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نمـــــوذج التـــــأثيرات العشوائية
Cook	-7.4016 (0.016)	-2.9661 (0.335)	-4.2711 (0.127)
R o a	-3.7784 (0.857)	7.9740 (0.573)	5.9138 (0.668)
L i q	-4.4506 (0.024)	-0.2641 (0.890)	-1.1430 (0.513)
C o n s	5.2245 (0.0000)	2.9629 (0.004)	3.4877 (0.006)
Numberof obsevation	98	98	98
R -squared	0.1294	0.7496	
A djusted R^2	0.1016	0.7001	
P rob(f-stat)	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر : من اعداد الطالبة و بالاعتماد على مخرجات STATA15.

2-المفاضلة بين النماذج : من خلال نتائج اختبار التجميعية للاختيار بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نجد ان قيمة (prob=0.0000أقل من 0.05) وعليه فقد تم اختيار نموذج الأثر التجميعي كأحسن نموذج أنظر الملحق رقم (06)، وبناء على اختبار breush and pagan lm للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الأثر التجميعي نجد ان قيمة(prob=0.000أقل من 0.05) وعليه تم اختيار نموذج التأثيرات العشوائية أنظر الملحق رقم (07)،و بناءا على نموذج housmn للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الأثر الثابت نجد ان قيمة p-valueالمحسوبة =0.6846 وهي اكبر من 0.05 وعليه فقد تم اختيار نموذج التأثيرات العشوائية أي هو احسن نموذج أنظر الملحق رقم (08).

3-اختبار معامل تضخم التباين vif: يمثل الجدول ادناه معامل تضخم التباين لنموذج الربحية.

الجدول رقم (2-8) :يمثل معامل التضخم لنموذج المخاطرة.

```
. vif

    Variable |      VIF       1/VIF
-------------+----------------------
         ROA |     1.10    0.907767
         liq |     1.10    0.911127
        cook |     1.03    0.970459
-------------+----------------------
    Mean VIF |     1.08
```

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات Stata15.

من خلال الجدول اعلاه الذي يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين vif والتي تشير نتائجه الى عدم تجاوز قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة للقيمة 10 أي (1.08 أقل من 10) وهو ما يؤكد ان هذه المتغيرات لا ترتبط ببعضها بعلاقة خطية أي لا توجد مشكلة التعدد الخطي.

4-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين:

أ-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : بالاعتماد على برنامج **Stata15**واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء نستنتج الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9) :يمثل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج المخاطرة.

```
. xtserial risk cook ROA liq


Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
  F(  1,      13) =    306.813
        Prob > F =      0.0000
```

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات Stata15.

اظهرت نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء لان القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 أي أقل من 5%وبالتالي قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء لان القيمة الاحتمالية أقل من 5%.

ب-اختبار عدم تجانس التباين :وبالاعتماد على برنامج **Stata15** يمكن استنتاج الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10) : اختبار عدم التجانس لنموذج المخاطرة.

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (14)  =    8.3e+05
Prob>chi2 =     0.0000
```

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات Stata15.

من خلال نتائج اختبار تجانس التباين نلاحظ ان قيمة المعنوية الإحصائية أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وعليه يمكن القول ان نموذج التأثيرات العشوائية يعاني من مشكلة عدم التجانس التباين.

5-النموذج المقدر : من خلال نتائج الاختبارات السابقة الخاصة بنموذج المخاطرة نلاحظ ان نموذج التأثيرات العشوائي يعاني من مشاكل احصائية (وجود الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين) وبالتالي سوف نعالج هاته المشاكل باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **p c s e** وعليه فان طريقة التقدير المستخدمة لدراسة أثر السيولة ونسبة كوك والربحية على المخاطرة هي طريقة **p c s e** التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين ويتم هذا وفقا لما يلي:

الجدول رقم (2-11) : معالجة نموذج المخاطرة من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين.

```
. xtpcse risk cook ROA liq

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:   ind                     Number of obs     =        98
Time variable:    YEAR                    Number of groups  =        14
Panels:           correlated (balanced)   Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                  min =         7
                                                      avg =         7
                                                      max =         7
Estimated covariances      =       105    R-squared         =    0.1294
Estimated autocorrelations =         0    Wald chi2(3)      =     64.93
Estimated coefficients     =         4    Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |         Panel-corrected
        risk |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        cook |  -7.401653   1.38357    -5.35   0.000    -10.1134   -4.689906
         ROA |  -3.778492   14.92249    -0.25   0.800    -33.02604    25.46905
         liq |  -4.450696   1.00217    -4.44   0.000    -6.414914   -2.486478
       _cons |   5.224582   .5872712     8.90   0.000     4.073552    6.375613
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات panel –corrected.

المطلب الثاني : مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

سنقوم في هذا المطلب بمناقشة وتحليل النتائج المتوصل اليه والخاصة بنموذج الربحية والمخاطرة وفقا لما يلي:

أولا : مناقشة النتائج.

يتم في هذا العنصر مناقشة النتائج المتعلقة بالنموذجين وفقا لما يلي:

1-مناقشة نتائج نموذج الربحية:

أ- **الناحية الإحصائية :** بعد معالجة نموذج الربحية من الأخطاء بطريقة PSCED يمكننا الآن تقديم الملاحظات التالي:

- بالاعتماد على جدول النموذج المقدر نلاحظ ان قيمة معامل التحديد r-squared للنموذج الاقتصادي هي 0.8099 والتي تدل على أن هذه العلاقة تفسر العلاقة الاصلية للنموذج بـ 80.99% بمعنى اخر ان كل من معدل العائد على حقوق الملكية والقروض المتعثرة وكفاية راس المال والسيولة تفسر الربحية في المصارف الجزائرية بنسبة 80.99% أما 19.01%تمثل العوامل الاخرى الباقية المفسرة للظاهرة والتي لم يتم ادراجه في النموذج كما

يتضح أن اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج من خلال اختبار فيشر الذي قيمته 122.53 فإننا نرفض الفرضية القائلة بأنه لا توجد علاقة بين كل من معدل العائد على حقوق الملكية والقروض المتعثرة وكفاية راس المال والسيولة؛

– لدينا R^2 = 0.8033 وقيمة معامل التحديد المصحح يساوي 0.8099 ومنه يمكن القول أن 80.99 %من الاختلافات الحادثة في الربحية سببها الاختلافات التي تحدث في المتغيرات المستقلة؛

– نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلة عدم تجانس الأخطاء لأن قيمة Prob > F أقل من 5%؛

– يدل اختبارWOOLDRIDGE على عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء؛

– انطلاقا من اختبار معامل تضخم التباين VIF نستنتج بأنه لا تتوافر مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستعملة.

وبالرجوع الى الجدول الخاص بتقدير النموذج وبعد معالجة المشاكل الارتباط وعدم التجانس نستطيع تقديم معادلة الانحدار المتعدد للنموذج الربحية كما يلي:

$$ROA=-0.0048085+0.0794ROE-0.020849CR_1+0.0870573CR_2-0.0005052CR_3$$

ب– الناحية الاقتصادية : بالنظر الى معادلة الانحدار المتعددة يمكن تقديم الملاحظات والتغيرات التالية:

– يقدر الحد الثابت بـ 0.004 – ويعنى انه مع انعدام المتغيرات المستقلة المؤثرة في النموذج إلا ان ربحية المصارف تنخفض بـ 0.4%وهو مؤشر غير جيد لعدم قيام المصرف باحترام القواعد المصرفية المهنية الخاصة به؛

– توجد علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية وربحية المصرف حيث جاء معامل الانحدار موجب قدره 7% ويدل هذا على وجود علاقة موجب بين المتغيرين ويتوافق هذا مع ما توصلت اليه دراسة **goddord,molyneux and Wilson**؛

– تظهر معادلة الانحدار الخطي المتعدد على وجود علاقة عكسية بين القروض المتعثرة والربحية والتي يبرزها معامل الانحدار الجزئي السالب والذي يقدر بـ 0.02 أي ان الزيادة بوحدة واحدة يساهم في انخفاض الربحية بـ 2 %؛

– توجد علاقة طردية بين كفاية راس المال والربحية حيث جاء معامل الانحدار موجب قدره 8 %وهذا يدل على وجود علاقة موجبة بين نسبة كفاية راس المال والربحية وهو عكس ما جاءت به دراسة احمد محمود دبيك؛

– توجد علاقة عكسية بين السيولة المصرفية والربحية والتي يبرزها معامل الانحدار الجزئي السالب الذي يبلغ 0.0005 أي أن الزيادة بوحدة واحدة يساهم في انخفاض الربحية بـ 0.05 %وهذا ما توصلت اليه دراسة **.ANTONIO TRUJILLS–PONCE**

2-مناقشة نتائج نموذج المخاطرة:

أ- **الناحية الإحصائية** : يقدم التفسير الإحصائي بناءا على النموذج المقدر الخاص بنموذج المخاطرة والتي يظهر ما يلي:

- اعتمادا على جدول النموذج المقدر الخاص بالمخاطرة نلاحظ أن قيمة معامل التحديد للنموذج الاقتصادي الخاص بالمخاطرة يساوي r –squared=0.1294 (وهو معامل منخفض جدا ويرجع هذا الى قصر الفترة) الأمر الذي يدل أن هذه العلاقة تفسر العلاقة الأصلية للنموذج بـ 12.94% بمعنى أخر كل من نسبة كوك والربحية والسيولة تشرح المخاطرة في المصارف الجزائر بنسبة 12.94 % أما 87.06 % الباقية فتمثل العوامل الباقية المفسرة للظاهرة والتي لم يتم إدراجها في النموذج، كما يتضح من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج من خلال اختبار فيشر والذي قيمته 4.66 فإننا نرفض الفرض القائل بأنه لا توجد علاقة بين كل من الربحية والسيولة ونسبة كوك؛

- لدينا R^2=0.1016 وقيمة معامل التحديد هو 0.1294 ومنه يمكن القول أن 12.94 % من الاختلافات الحادثة في المخاطرة سببها الاختلافات التي تحدث في المتغيرات المستقلة؛

- قيمة Prob > F وهي أقل من 5 %أي أن نموذج التأثيرات العشوائية يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين؛

- نموذج التأثيرات العشوائية لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء فاختبار **Wooldridge** يدل على ذلك حيث ان القيمة الاحتمالية في هذه الحالة أقل من 5%؛

- انطلاقا من اختبار معامل تضخم التباين لا تتوفر مشكلة الازدواجية الخطية بين المتغيرات المستقلة وبالرجوع الى جدول تقدير النموذج يمكن تقدير معادلة الانحدار المتعدد للمخاطرة كما يلي:

RISK=5.224582-7.401653COOK-3.778492ROA-4.450696Llq

ب- الناحية الاقتصادية : بالنظر الى معادلة الانحدار المتعدد يمكن تقديم الملاحظات والتفسيرات التالية:

- يقدر الحد الثابت بـ 5.22 ويعنى أنه مع انعدام المتغيرات المستقلة المؤثرة في النموذج إلا ان المخاطرة في المصارف تبلغ بـ 5.22 وهو مؤشر غير جيد لعدم قيام المصرف باحترام القواعد المصرفية المهنية الخاصة به، أي توجد علاقة طردية بين الحد الثابت والمتغير التابع بعبارة اخرى توجد متغيرات اخرى لم يتم ادراجها في النموذج تؤثر فيه؛

- توجد علاقة عكسية بين نسبة كوك والمخاطرة حيث جاء معامل الانحدار الجزئي سالب قدره 7.40 ويدل هذا عن وجود علاقة سالبة ويتوافق هذا مع ما جاءت به دراسة فاطمة بن شنة؛

- تظهر معادلة الانحدار الخطي المتعدد على وجود علاقة عكسية بين الربحية والمخاطرة والتي يبرزها معامل الانحدار الجزئي السالب الذي يبلغ 3.77 أي ان الزيادة بوحدة واحدة في الربحية تؤدي الى انخفاض المخاطرة الى 3.77 وقد اكدت دراسة محمد بدر داود صحة ذلك؛

– توجد علاقة عكسية بين السيولة والمخاطرة حيث جاء معامل الانحدار الجزئي سالب وقدر بـ 4.45 وهذا يدل على وجود علاقة سالبة بين المخاطرة والسيولة وهذا ما توصلت اليه دراسة عبد الرسول الخاقاني وصلاح ابو هونة.

ثانيا: تحليل النتائج.

1-تحليل نتائج نموذج الربحية:

-اظهرت النتائج عن وجود علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية وربحية المصارف وهذا أن معدل العائد على حقوق الملكية عند ارتفاعه يدل على الادارة الكفء للمصرف و الذي يوافقه ارتفاع في معدل العائد على الأصول وبالتالي يدل هذا الارتفاع عن كفاءة سياسات المصرف الاستثمارية فكلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية بوحدة واحدة كلما ادى ذلك الى الزيادة في معدل العائد على الأصول بـ 0.794؛

– بنسبة لمخصصات القروض الى اجمالي القروض CR_1 لها معنوية احصائية ولها تأثير سلبي على معدل العائد على الأصول ROA فزياد في القروض المتعثرة تسمح للمصرف الزيادة في تكوين المخصصات من أجل تغطية الديون المتعثرة وهذا ما يؤدي الى تجميد بعض الأصول التي كان من الممكن استثمارها وتدر عليه عائد في المستقبل، وهذا يدل عن وجود علاقة عكسية بين القروض المتعثرة وربحية المصرف وهذا نتيجة ارتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض نتيجة الارتفاع في حجم الديون المتعثرة وهذا ما يؤدي الى زيادة مخاطر الائتمان وينعكس سلبا على ربحية وأداء المصارف ؛

– بنسبة لمعدل كفاية راس المال CR_2 لها معنوية احصائية وتأثير موجب على معدل العائد على الأصول ROA وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نسبة كفاية راس المال وربحية المصرف بمعنى ارتفاع نسبة كفاية راس المال يؤدي الى انخفاض الربحية وهذا راجع الى اجراءات الرفع في راس المال التي تقوم به المصارف وعدم قيامها بتوزيع الارباح ويفسر ارتفاع نسبة كفاية راس المال في انخفاض حجم القروض المتعثرة وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان مما ينعكس ايجابا على ربحية وأداء المصارف، فالزيادة في كفاية راس المال يدل على تمتع المصارف بمراكز مالية قوية وقادرة على العمل بكفاءة وإشراف مصرفي حصين بما يمكنها من تجنب المخاطر والأزمات التي تتعرض لها وهذا يساعد على تحسن سمعة المصرف مما يؤدي الى زيادة ثقة العملاء في ايداع اموالهم نظرا لتوفر المصرف على راس مال يمكنه من مواجهة الخسائر الغير متوقعة في تاريخ مستقبلي ؛

– بنسبة لنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع CR_3 ليست لها معنوية احصائية إلا أن تأثيرها سالب على معدل العائد على الأصول فكلما ارتفعت السيولة بوحدة واحدة كلما ادى ذلك الى انخفاض الربحية بـ 0.05% ونقصد بالزيادة في السيولة احتفاظ المصرف بجزء كبير من أصوله في شكل اوراق نقدية او حكومية وأصول ذات سيولة مرتفعة أي ترك امواله عاطلة وبالتالي المصرف يضيع فرص ممكنة لتحقيق ارباح نتيجة عدم قيامه بمنح الائتمان على نطاق اوسع وبالتالي انخفاض ربحيته، أي تفضيل عنصر السيولة يترتب عنه نقص في منح الائتمان التي كان من المنتظر أن تحقق له عائد .

2- تحليل نتائج نموذج المخاطرة.

- بنسبة لكفاية راس المال لها معنوية احصائية وتأثير سالب على المخاطرة فكلما زادت كفاية راس المال بوحدة واحدة تنخفض المخاطرة بـ 7.4016، أي قيام المصارف برفع من معدل كفاية راس المال نتيجة اجراء الرفع في راس المال التي تقوم بها المصارف وعدم قيامه بتوزيع الارباح يجعلها تواجه المخاطر وبالتالي انخفاض المخاطرة؛

- بنسبة للربحية لها معنوية احصائية وتأثير سالب على المخاطرة فزيادة في الربحية تعود الى انخفاض مخصصات خسائر القروض وهذا ما يعبر عن التسيير الافضل للمخاطر التي تواجه المصارف وبالتالي انخفاض القروض المتعثرة، وتعود هذه العلاقة الى وجود الفائض الهيكلي في السيولة لان المصارف الجزائرية تعاني من هذه المشكلة وبالتالي فإن استخدام هذا الفائض سيؤدي الى زيادة الربحية مما يؤدي الى انخفاض مخاطر التشغيلية في تكلفة الفرصة البديلة؛

- بنسبة لنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع لها معنوية احصائية إلا أن لها تأثير سلبي على المخاطرة ،فارتفاع القروض المتعثرة يؤدي الى تجميد جزء هام من اموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء على سداد التزاماتها ومن ثم تعرض المصارف الى خسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار تتمثل في هلاك الدين وفوائده خاصة اذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيلها لسداد القرض المتعثر بالإضافة الى ذلك فان القرض المتعثر تؤدي الى التقليل من معدل دوران الاموال في المصرف ومن ثمة تقليل القدرة التشغيلية لموارده وانخفاض ارباحه وزيادة خسائره وقد تؤدي الى تعثره ووقوعه في ازمة سيولة.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا في الدراسة التطبيقية التي تم فيها الاستعانة ببرنامج STATA15 وpanel حيث قمنا بتحليل قياسي للربحية والمخاطرة للمصارف التجارية الجزائرية من خلال الاعتماد على عينة من المصارف والمؤشرات المالية وتوصلنا الى النتائج التالية:

– توجد علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية والربحية فكلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية تزداد ربحية المصارف وهذا يرجع الى عدم قيام المصارف بتوزيع الارباح؛

– توجد علاقة طردية بين نسبة القروض المتعثرة والربحية في المصارف فكلما زادت القروض المتعثرة انخفضت ربحية المصرف، أي الزيادة في القروض المتعثرة تفرض على المصرف تكوين مخصصات من أجل مواجهة الخسائر وبالتالي المصرف يقوم بتجميد أصول كان من الممكن ان يستثمرها في استثمارات مربحة وتدر عليه عائد، فارتفاع القروض المتعثرة يدل على عدم استخدام المصارف لمؤشرات السلامة وعدم قدرتها على التحكم في استخدام مواردها في توظيفات مربحة؛

– ان طبيعة العلاقة بين معدل كفاية راس المال وربحية المصرف هي علاقة موجبة أي الزيادة في كفاية راس المال يترتب عنها زيادة في ربحية المصرف ويدل ارتفاع معدل كفاية راس المال عن انخفاض المخاطر والديون المتعثرة وهذا ما يسهم في زيادة ربحية المصرف؛

– العلاقة بين السيولة وربحية المصرف هي علاقة عكسية فكلما زادت السيولة انخفضت الربحية فارتفاع السيولة يعود الى احتفاظ المصرف بجزء كبير من أصوله في شكل اوراق نقدية او حكومية وأصول اخرى ذات سيولة عالية بعبارة اخرى ترك امواله عاطلة وهذا ما يجعله يضيع فرص لتحقيق ارباح نتيجة عدم قيامه بمنح الائتمان على نطاق اوسع وبالتالي انخفاض ربحيته؛

– توجد علاقة عكسية بين نسبة كوك والمخاطرة فكلما ارتفعت نسبة كوك تنخفض المخاطرة وتحدث هذه الاخيرة نتيجة قيام المصارف بإجراءات الرفع المالي وبالتالي تمتع المصارف بمراكز مالية قوية وقادرة على مواجهة المخاطر وهذا ما يسهم في التقليل منها؛

– توجد علاقة عكسية بين الربحية والمخاطرة فكلما زادت الربحية انخفضت المخاطرة وتعود هذه العلاقة الى وجود فائض هيكلي في السيولة والتي تعاني منه المصارف الجزائرية فاستخدام هذا الفائض سيؤدي الى ارتفاع الربحية والتي يقابلها انخفاض في المخاطر التشغيلية في تكلفة الفرصة البديلة؛

– توجد علاقة عكسية بين المخاطرة والسيولة أي ارتفاع في السيولة يؤدي الى انخفاض المخاطرة فاحتفاظ المصرف بجزء كبير من السيولة وعدم قيامه بمنح الائتمان يترتب عليه انخفاض المخاطرة.

خـاتمة

خاتمة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة التي تحمل عنوان "الرقابة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم أداء المصارف التجارية الجزائرية التعريف بالإطار المفاهيمي للجنة بازل وتقييم الأداء في المصارف.

ولاختبار مدى صحة الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة تم معالجة الموضوع من خلال فصليين ، الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري والفصل الثاني يتعلق بالجانب التطبيقي وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والبرامج الاحصائية STATو panel.

و للتذكير بما ورد فيما قد تتأولنا في الفصل الأول للجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال عرض الاتفاقيات الثلاث و مختلف الجوانب الاساسية التي جاءت بها اللجنة و كذلك تعرضنا لمفهوم تقييم الأداء المصرفي من خلال تعريفه و ذكر قواعده الاساسية و اهدافه و النسب المستخدمة في تقييم الأداء ،كما تم ايضا التطرق لبعض الدراسات السابقة التي تدور حول موضوع دراستنا اما الفصل الثاني فتناولنا فيه التحليل القياسي للربحية و المخاطرة على أداء المصارف الجزائرية من خلال الدراسة التطبيقية باستخدام مجموعة من النسب المالية الخاصة بعين من المصارف.

اختبار الفرضيات:

من أجل اختبار صحة الفرضيات المقدمة سنقوم بالتذكير بالسؤال الرئيسي المتمثل في:

كيف تساهم الرقابة المصرفية التي اجاءت بها اتفاقية بازل في تقييم الأداء في المصارف التجارية الجزائرية؟

ارتبطت الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي باختبار مدى صحة أو نفي الفرضيات المعطاة في مقدمة الدراسة وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية كانت نتائج اختبارها كما يلي:

- **الفرضية الأولى** :" توحد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة المصرفية والربحية في المصارف التجارية الجزائرية ": اظهرت نتائج تحليل نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام مؤشرات الربحية عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة المصرفية وربحية المصارف التجارية الجزائرية ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية؛

- **الفرضية الثانية:**"توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة المصرفية والمخاطرة في المصارف التجارية" : اسفرت تحليل نتائج نموذج التأثيرات العشوائية على ان الرقابة المصرفية بشقيها الميدانية والمكتبية على تأثيرها على ربحية المصارف التجارية الجزائرية من خلال تقليل حجم الانحرافات في تسير المصارف وعدم اخذ المخاطر بشكل عشوائي ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية وهو ما تؤكده الدراسات السابقة والدراسة التطبيقية.

نتائج الدراسة:

اعتمادا على الإطار النظري للدراسة ونتائج الاختبارات الاحصائية توصلنا الى النتائج التالية:

-الرقابة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف التجارية عمليتان متكاملتان؛

- تعتبر الرقابة المصرفية شرط اساسي لتحقيق سلامة القطاع المصرفي؛

- تسمح عمليتي الرقابة المصرفية وتقييم الأداء في تحديد الانحرافات؛

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الرقابة المصرفية (المتغيرات المستقلة) والربحية؛

– توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الرقابة المصرفية والمخاطرة المصرفية.

التوصيات : للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل دور مهم في تقييم الأداء في المصارف التجارية فهي تهدف الى الحفاظ على الاستقرار المصرفي وحماية المودعين ويكون ذلك من خلال:

– ان تكون الرقابة المصرفية وسيلة للتحقق من نشاط البنك يتم وفقا للخطط المستهدفة والتعليمات الصادرة عن السلطة العليا؛

– ان تكون الرقابة المصرفية بشقيها الميدانية والمكتبية لها تأثير على ربحية المصرف وان تكون هادفة الى تقليص من حجم الانحرافات في تسير المصارف وعدم اخذها بشكل عشوائي.

– يجب ان تتم الرقابة المصرفية وفقا للنصوص القانونية و الانظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات المسؤولة ؛

– يجب ان يكون تقييم الأداء مقياسا دلا على قياس الاعمال المنجزة ومقارنتها بما يجب ان يتم تحقيقه وفقا للتخطيط المحدد مسبقا املا في اكتشاف جوانب القوة والضعف.

افاق الدراسة:

دراسة هذا الموضوع اظهرت امكانية مواصلة البحث والدراسة لان الرقابة المصرفية وتقييم الأداء من بين المواضيع الواسعة التي يمكن ان تكون محل اشكاليات لبحوث مستقبلية ومن بين المواضيع المقترحة:

– دراسة تأثير الرقابة المصرفية على امان المصارف التجارية الجزائرية؛

– دراسة إثر الرقابة المصرفية على استمرارية المصارف التجارية الجزائرية؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولا: المراجع بالعة العربية

1- الكتب:

1. الخطيب سمير، إدارة المخاطر بالبنوك-منهج علمي وتطبيق عملي، منشاة المعارف، الإسكندرية، ط1،2005.
2. الصحن عبد الفتاح محمد، السيد سرايا محمد، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، ط1،2003.
3. حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1،2000.
4. حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ط1،2002.
5. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2،2001.
6. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة،2000.
7. عبيدات مؤيد محي الدين، الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات دراسة مقارنة-، دار حامد، عمان، ط1،2008.
8. لعراف فائزة، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1،2013.

2- الاطروحات والمذكرات:

أ-الاطروحات:

1. بداروي شهيناز، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من الدول 18 دولة عربية (1980-2012)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان،2015 .
2. - بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية- دراسة حالة بنك سوسيني جنرال الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة،2018.
3. بن شنة فاطمة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقيم ربحية البنوك التجارية -دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة،2017.
4. دادن عبد الغاني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2007.

5. سعودي نادية، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، 2018.
6. يحياوي محمد، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية –دراسة حالة السلطات النقدية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018.

ب–المذكرات.

1. حنينة منار، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2014.
2. معطى سيد احمد، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.
3. بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.
4. تبمجغدين عمر، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة بسكرة، 2013.
5. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية–حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008.
6. راشدي سماح، آليات رقابة البنك المركزي على أداء أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010.
7. شكري مريم، نديم محمد، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء التوازن، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط دون بلد نشر، 2015.
8. شيح عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، جامعة بومرداس، 2010.
9. عاشوري صورية، دور التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية–دراسة حالةNAB–، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف، 2011.
10. قارون احمد، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف، 2013.

11. ميلودي محمد كريم، الجهاز المصرفي في ظل العولمة (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2003.

3-المجلات:

1. رشيم محمد حسن، داشي دغيم علاء، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية-دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة-، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد 1، 2018.
2. الجيلالي تومي حمزة، إختبار تأثير بعض العوامل على هيكل رأس البنوك الجزائرية الخاصة -دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009-2014)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 19، العدد2.
3. العبدلي عابد، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، العدد1، المجلد 16، 2010.
4. بن زاوي محمد شريف، سلطاني هاجر، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري العام على البنية التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 3، جوان، 2015.
5. بوخلخال يوسف، إثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS على نظام الرقابة في البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مجلة الباحث، الجزائر، العدد10.
6. جموعي قرشي محمد، تقييم أداء المؤسسات المصرفية-دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية-، مجلة الباحث، الجزائر، العدد3، 2004.
7. رتيعة محمد، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد2.
8. زكريا يحيي الجمال، اختبار النموذج في البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21 ، 2012.
9. سنان زهير، جميل محمد، سوسن احمد سعيد، تقيم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة من 2002 الى 2004، مجلة تنمية الرافدين، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الموصل، 2007.
10. طلال إبراهيم سحر، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 35، 2013.
11. عزازي فريدة، إثر أسعار النفط على استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2014) دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 1، العدد 1، البليدة.

12. قدي عبد المجيد، رقية بلقصور، تأثير المخاطر على كفاية رأس المال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة 2009-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية.
13. محمد يحي مزاحم، محمود حمود عبد الله، تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرفي في اختبار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة 1980 الى 2000، مجلة التكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد3، العدد 8،2007.
14. مزهود عبد المالك، الأداء بين الكفاءة والفعالية –مفهوم وتقييم –، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد10، جامعة بسكرة،2010.
15. هندي العلي علي حميد، جلوب محسن عواطف، مقررات بازل3وأثارها على النظام المصرفي العراقي- دراسة تحليلية-، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد28، الجزء الثاني، جامعة واسط،2018.

4-الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. إبراهيم كرسانة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ،2006.
2. بالعجوز حسن، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية-منافسة، مخاطر، تقنيات-، جامعة جيجل، أيام 6و7جوان،2005.
3. بوعبدلي أحلام، عبد الرزاق خليل، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، جامعة شلف،2004.
4. بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية (مع الإشارة إلى حالة الجزائري)، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزيتونة،2007.
5. حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء، مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلمي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 10-11نوفمبر ،2009.
6. شاهين على عبد الله، إدارة المخاطر والتمويل والاستثمار في المصارف، المؤتمر العلمي الأول"التمويل والاستثمار في فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،2005.
7. شرقي عمر، دور وأهمية الحكومة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول"الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، يومي20-21اكتوبر 2009.
8. مسدور فارس، مداخلة بعنوان "الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية"، جامعة سطيف،2010.

9. يحياوي نعيمة، لدرع خديجة، بطاقة الأداء المتوازن أداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات-دراسة ميدانية-، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011.
10. الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية، سلسلة أوراق عمل، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2004.

5-القوانين:

- الامر رقم 17 -01 المؤرخ في يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2.

ثانيا: المراجع بالغة الفرنسية

1. -BECK, N., KATZ, J., N., What to do (and not to do) with Time-series Cross-section data, American Political Science Review, Vol.89, No.3, 1995
2. -HOECHLE, D., Robust Standard Errors for Panel Regressions with LIQoss-Sectional Dependence, The Stata Journal, Number ii.

الملاحـق

الملاحق الخاصة بنموذج الربحية.

الملحق رقم 01:المؤشرات المالية المدرجة في نموذج الربحية.

YOR	bank	ROE	ROA	NPL	CA	LIQ
2005	BNA	-0,14514196	-0,00485135	0,00888114	0,03342488	0,65531114
2006	BNA	0,17474889	0,00609045	0,0068213	0,03485256	0,76533449
2007	BNA	0,16952386	0,00735663	0,00124049	0,04339584	0,80841188
2008	BNA	0,18688235	0,00944618	0,00098109	0,05054613	0,86677127
2009	BNA	0,16558063	0,0166704	0,00091899	0,10067843	0,91408661
2010	BNA	0,19202663	0,02293046	-0,00467123	0,11941292	0,80876431
2011	BNA	0,17604137	0,02148448	-0,00278158	0,12204223	0,84044336
2012	BNA	0,12865626	0,01319391	0,00872538	0,10255161	0,96435179
2013	BNA	0,11952155	0,01384458	0,01356025	0,11583331	0,94928359
2014	BNA	0,11098645	0,01136544	0,01696726	0,10240389	0,9735697
2005	BDL	0,02478741	0,00066791	-0,03604021	0,02694547	0,64869669
2006	BDL	0,03978422	0,00105131	0,01697723	0,02642528	0,54811966
2007	BDL	0,0333667	0,00193703	0,01988282	0,05805282	0,73811408
2008	BDL	0,02992892	0,00259678	0,01187389	0,08676487	0,90032159
2009	BDL	0,06136444	0,00546295	0,00966635	0,08902468	0,87141219
2010	BDL	0,0275374	0,00192085	0,01685794	0,06975415	1,45643738
2011	BDL	0,06101061	0,00436921	0,00819573	0,07161393	0,85444536
2012	BDL	0,06085217	0,00457999	0,00823061	0,07526427	0,8714938
2013	BDL	0,05945902	0,00387057	0,00780158	0,06509635	0,92483328
2014	BDL	0,04298659	0,00251897	0,00749555	0,05859906	0,80324845
2005	BEA	0,03640207	0,00120976	0,04794798	0,03323337	0,78586851
2006	BEA	0,15415177	0,00416632	0,02538492	0,02702737	0,76394988
2007	BEA	0,23851886	0,00780539	0,00715642	0,03272443	0,77370929
2008	BEA	0,19591813	0,00940768	0,00137273	0,04801844	0,91179964
2009	BEA	0,22758141	0,01551224	-0,00416256	0,06816129	0,92856614
2010	BEA	0,11741786	0,00809617	0,00031796	0,06895177	0,91949807
2011	BEA	0,16068647	0,01147656	-0,00621064	0,07142205	0,89836922
2012	BEA	0,1672821	0,01540771	-0,01218843	0,09210617	0,873587
2013	BEA	0,09822452	0,00991355	-0,0000403	0,10092745	0,77918841
2014	BEA	0,1222166	0,01154711	0,00501783	0,09448073	0,73930706
2005	CPA	0,07301306	0,00634841	0,02970134	0,08694892	0,49657768
2006	CPA	0,16919322	0,0161973	0,00221566	0,09573258	0,5544769
2007	CPA	0,05985757	0,00671575	0,02120178	0,11219558	0,56829941
2008	CPA	0,14101617	0,01397017	0,00680928	0,09906783	0,74674362
2009	CPA	0,13245106	0,01384019	0,00033698	0,10449282	0,90420734

2010	CPA	0,14080475	0,01581852	-0,00507082	0,11234368	0,8021229
2011	CPA	0,12831533	0,01338502	-0,00027787	0,10431348	0,85025895
2012	CPA	0,13217609	0,01340449	0,00387789	0,10141389	0,82977551
2013	CPA	0,12748092	0,01225778	0,00386713	0,09615385	0,85408198
2014	CPA	0,1391863	0,01289597	0,00464984	0,0926526	0,78030359
2005	BADR	-0,05990607	-0,00408477	0,04602753	0,06818621	0,633372
2006	BADR	-0,17157534	-0,00835474	0,04719224	0,0486943	0,61196518
2007	BADR	-0,41232134	-0,01242224	0,04835924	0,03012757	0,59192532
2008	BADR	0,14119649	0,00553174	-0,04340997	0,03917759	0,82282556
2009	BADR	0,0392249	0,00149018	-5,9012E-05	0,03799059	7,63998552
2010	BADR	0,25780244	0,01338028	-0,01084737	0,05190128	0,73255776
2011	BADR	0,18378225	0,010987	0,002256	0,05978272	0,7350941
2012	BADR	0,08925239	0,0057265	0,00685118	0,06416078	0,76335733
2013	BADR	0,07723413	0,00459683	0,00970691	0,0595181	0,72239324
2014	BADR	0,08660859	0,00445083	0,00910442	0,05139021	0,74691021
2005	TRUST	0,20703397	0,0418569	0,02626871	0,20217405	0,74519707
2006	TRUST	0,00853337	0,00226628	0,08960387	0,26557864	1,030665
2007	TRUST	0,12155987	0,04453017	0,031819	0,36632292	1,33411088
2008	TRUST	0,1838172	0,04819284	0,02027693	0,26217808	0,98326589
2009	TRUST	0,07228257	0,02796054	0,04724107	0,38682278	1,3152153
2010	TRUST	0,15716911	0,06582999	0,01726996	0,41884812	1,2821018
2011	TRUST	0,06424993	0,03125643	0,08313046	0,486482	1,31623656
2012	TRUST	0,06316602	0,03112817	0,00114018	0,4927993	1,18123219
2013	TRUST	0,07699882	0,03433781	0,01732039	0,44595241	1,2843532
2014	TRUST	0,08644925	0,0360186	0,00474568	0,41664448	1,3268638
2005	BNP	0,10888224	0,01200292	0,03001602	0,11023766	1,05800933
2006	BNP	0,1954102	0,01728257	0,02175888	0,08844254	1,05258366
2007	BNP	0,21029854	0,01998092	0,01513735	0,09501215	1,12679323
2008	BNP	0,23356239	0,02007324	0,0045688	0,0859438	1,05036189
2009	BNP	0,21988885	0,02382695	0,00583544	0,10835906	1,06993441
2010	BNP	0,2255883	0,02417495	0,0071952	0,10716401	1,07396535
2011	BNP	0,23841171	0,02866472	0,00566432	0,12023203	1,04212235
2012	BNP	0,20040733	0,02203947	0,00991974	0,10997337	0,93327712
2013	BNP	0,15764942	0,01635661	0,01109352	0,10375304	0,92128771
2014	BNP	0,17201823	0,01705446	0,00407877	0,09914332	0,96534995
2005	SGA	0,15721181	0,01315369	0,01610453	0,08366856	0,8519958
2006	SGA	0,17663309	0,00978372	0,02331546	0,05539009	0,84032981
2007	SGA	0,19701994	0,0103454	0,02274658	0,0525094	0,98683956
2008	SGA	0,18095708	0,01306189	0,02929437	0,07218228	1,12074734
2009	SGA	0,12615976	0,0167011	0,01660969	0,13238056	0,90933617

2010	SGA	0,15665275	0,02163239	0,00961705	0,13809135	1,01068654
2011	SGA	0,1789075	0,02607315	0,01136241	0,14573538	0,97992881
2012	SGA	0,19061105	0,02552874	0,01293835	0,13393107	0,92347831
2013	SGA	0,14498655	0,0180593	0,01671153	0,12455847	0,85089108
2014	SGA	0,16871816	0,02125847	0,01134773	0,12599989	0,75985076
2005	ABC	0,17621832	0,01864858	0,01093387	0,10582657	0,90529211
2006	ABC	-0,23295371	-0,02117042	0,10422458	0,09087824	1,13776135
2007	ABC	0,23253619	0,02766338	0,01562846	0,11896378	1,0851778
2008	ABC	0,12932758	0,01902729	-0,00273061	0,14712473	1,00242902
2009	ABC	0,07878253	0,02034369	0,00276521	0,25822595	1,25727888
2010	ABC	0,08439988	0,02509316	-0,00131324	0,29731281	1,30681303
2011	ABC	0,0681485	0,02201595	-0,00161945	0,32305843	1,27111916
2012	ABC	0,0866703	0,02824394	-0,00213502	0,32587799	1,23845461
2013	ABC	0,07916471	0,0265048	-0,00304149	0,33480582	1,29349204
2014	ABC	0,08446982	0,02717241	-0,00049799	0,32168187	1,3317129
2005	AGB	0,04870911	0,01454002	0,024442	0,29850717	0,74203526
2006	AGB	0,11258479	0,03305556	0,02804793	0,29360589	0,82069014
2007	AGB	0,16502774	0,03599788	0,01690811	0,21813232	0,82428666
2008	AGB	0,24079573	0,0392179	-0,00552445	0,16286791	1,25339974
2009	AGB	0,12654986	0,03164835	0,02170455	0,25008601	0,88358566
2010	AGB	0,16386711	0,03544133	0,00966996	0,21628092	0,68832844
2011	AGB	0,19221725	0,03445351	0,01643461	0,17924254	0,88886677
2012	AGB	0,23344639	0,03800006	0,01730396	0,16277854	0,85596687
2013	AGB	0,25000372	0,03623352	0,00422332	0,14493191	0,79598606
2014	AGB	0,18414238	0,02268076	0,00696538	0,12316967	0,76327711
2005	BRAKA	0,1930445	0,01582378	0,01549815	0,08196959	0,8970681
2006	BRAKA	0,21357616	0,02244942	0,01103653	0,10511203	0,84689806
2007	BRAKA	0,22031693	0,02348252	0,01298939	0,10658517	0,85785391
2008	BRAKA	0,29865907	0,03699034	0,003781	0,12385473	0,95822615
2009	BRAKA	0,18269218	0,02887522	0,00420538	0,15805394	0,78586357
2010	BRAKA	0,17657756	0,02691251	0,01776909	0,15241185	0,61982929
2011	BRAKA	0,18922722	0,02841169	0,00902327	0,15014588	0,56861151
2012	BRAKA	0,19490185	0,02778736	0,0035404	0,14257103	0,50174635
2013	BRAKA	0,18298681	0,02605473	-0,00654922	0,14238584	0,50633325
2014	BRAKA	0,18571059	0,02646016	-0,00767714	0,14248063	0,61459246
2005	NATIXIS	0,1034495	0,01554765	0,00538045	0,15029222	0,94409836
2006	NATIXIS	0,06183135	0,00684838	0,01856406	0,11075906	0,61306424
2007	NATIXIS	0,03352161	0,00512825	0,01695462	0,15298329	0,73326956
2008	NATIXIS	0,06179849	0,00870331	0,02426862	0,14083371	0,75298003

2009	NATIXIS	0,07256666	0,01692828	0,00554918	0,23327899	0,96789112
2010	NATIXIS	0,09973749	0,02422307	0,01289499	0,24286826	1,03156179
2011	NATIXIS	0,08225389	0,01810448	0,02498705	0,22010485	0,89531932
2012	NATIXIS	0,14769218	0,02839157	0,00248908	0,19223476	0,8920847
2013	NATIXIS	0,11917192	0,02046492	0,01034939	0,17172605	0,95210283
2014	NATIXIS	0,15728796	0,02202378	0,0663398	0,14002205	0,04434521

الملحق رقم 02 :نتائج تقدير نماذج البانل لنموذج الربحية

1-نموذج الاثر التجميعي لنموذج الربحية:

```
. reg ROA ROE CR1 CR2 CR3

      Source |       SS       df       MS      Number of obs   =       120
-------------+------------------------------   F(4, 115)       =    122.53
       Model |  .016181136     4  .004045284   Prob > F        =    0.0000
    Residual |   .00379683   115  .000033016   R-squared       =    0.8099
-------------+------------------------------   Adj R-squared   =    0.8033
       Total |  .019977967   119  .000167882   Root MSE        =    .00575

------------------------------------------------------------------------------
         ROA |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         ROE |   .0794468   .0061761    12.86   0.000     .0672132    .0916803
         CR1 |   -.020849   .0308978    -0.67   0.501    -.0820516    .0403536
         CR2 |   .0870573   .0052923    16.45   0.000     .0765742    .0975404
         CR3 |  -.0005052   .0008153    -0.62   0.537    -.0021203    .0011098
       _cons |   -.004085    .001506    -2.71   0.008     -.007068   -.0011019
------------------------------------------------------------------------------
```

2-نموذج التأثيرات الثابتة لنموذج الربحية:

```
. xtreg ROA ROE CR1 CR2 CR3,fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       120
Group variable: ind                             Number of groups   =        12

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.6423                                         min =        10
     between = 0.9371                                         avg =      10.0
     overall = 0.7557                                         max =        10

                                                F(4,104)           =     46.68
corr(u_i, Xb)  = 0.5579                         Prob > F           =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         ROA |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         ROE |   .0594233   .0074935     7.93   0.000     .0445633    .0742832
         CR1 |  -.1027739   .0338319    -3.04   0.003    -.1698637    -.035684
         CR2 |    .053303   .0103331     5.16   0.000     .0328121    .0737939
         CR3 |  -.0004775   .0007632    -0.63   0.533     -.001991     .001036
       _cons |   .0041466   .0023358     1.78   0.079    -.0004853    .0087785
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   .00530568
     sigma_e |   .00514025
         rho |   .51583199   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(11, 104) = 3.61                     Prob > F = 0.0002
```

3-نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج الربحية:

```
. xtreg ROA ROE CR1 CR2 CR3,re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       120
Group variable: ind                             Number of groups   =        12

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.6241                                         min =        10
     between = 0.9557                                         avg =      10.0
     overall = 0.8085                                         max =        10

                                                Wald chi2(4)       =    307.99
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         ROA |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         ROE |   .0722974   .0067167    10.76   0.000     .0591329    .0854619
         CR1 |  -.0439672   .0309955    -1.42   0.156    -.1047173    .0167829
         CR2 |   .0799151    .006771    11.80   0.000     .0666441     .093186
         CR3 |  -.0004943   .0007824    -0.63   0.528    -.0020277    .0010392
       _cons |  -.0019144   .0018354    -1.04   0.297    -.0055117    .0016829
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   .00214156
     sigma_e |   .00514025
         rho |   .14790392   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 03:اختبار BREUSH AND PAGAN LM للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج الاثر التجميعي.

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        ROA[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                     ROA |   .0001679       .0129569
                       e |   .0000264       .0051403
                       u |   4.59e-06       .0021416

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =     3.78
                              Prob > chibar2 =   0.0259
```

الملحق رقم 04:اختبارHAUSMAN للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج التأثيرات الثابتة.

```
. hausman fe re, sigmamore

                    ---- Coefficients ----
                 |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 |       fe           re         Difference          S.E.
-----------------+------------------------------------------------------------
             ROE |    .0594233     .0722974       -.0128741        .004008
             CR1 |   -.1027739    -.0439672       -.0588066       .0169205
             CR2 |     .053303     .0799151       -.0266121       .0083953
             CR3 |   -.0004775    -.0004943        .0000168       .0001501
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =       13.12
                Prob>chi2 =      0.0107
```

الملاحق الخاصة بالمخاطرة.

الملحق رقم 05: المؤشرات المالية المدرجة في نموذج المخاطرة.

bank	YEAR	bs	cook	risk	ROE	ROA	ROD	liq
BADR	2009	0,10383188	0,17578301	2,13122898	0,02200531	0,00149018	0,00178297	0,16236367
BADR	2010	0,04276859	0,10528065	4,92102348	0,42868072	0,01338035	0,01598312	0,19441795
BADR	2011	0,04628396	0,09803908	4,64879908	0,28557989	0,01098699	0,01284448	0,18096835
BADR	2012	0,04269983	0,08669605	4,04963628	0,13929965	0,00572656	0,00672315	0,22872344
BADR	2013	0,03868892	0,07469884	18,6187376	0,56876116	0,04561529	0,05255457	0,21561208
BADR	2014	0,03603088	0,06826798	17,2471523	0,12873714	0,00445081	0,00501191	0,25417266
BADR	2015	0,03201497	0,06142039	16,1631566	0,12184096	0,0043482	0,0049448	0,21399804
BEA	2009	0,08841807	0,13878449	8,1256445	0,2996513	0,01551224	0,01956931	0,05591474
BEA	2010	0,10567107	0,14132799	7,73135145	0,13694851	0,00809615	0,00950601	0,04865635
BEA	2011	0,09697496	0,14851126	6,8097621	0,18155255	0,01147277	0,01385974	0,05424669
BEA	2012	0,10723393	0,15698135	7,17502942	0,18646906	0,01543998	0,01925932	0,34798275
BEA	2013	0,07344612	0,12228118	7,07831356	0,15443005	0,00991357	0,01246338	0,23242457
BEA	2014	0,06518412	0,11231411	6,54646489	0,2113565	0,01154712	0,03376631	0,58567231
BEA	2015	0,06831367	0,10106189	6,42065156	0,15090768	0,01283945	0,02706408	0,29625502
BNA	2009	0,04222079	0,06030128	7,38498029	0,29745105	0,01669642	0,02629653	0,07701757
BNA	2010	0,07134904	0,11115743	11,0183511	0,28904286	0,02293047	0,02460002	0,09176756
BNA	2011	0,07058678	0,10086023	11,2239466	0,24395414	0,02148451	0,03568131	0,10843929
BNA	2012	0,06098702	0,0876802	9,78069549	0,1746983	0,01319391	0,01814043	0,16451323
BNA	2013	0,06269393	0,09700913	8,98315613	0,17701518	0,01383469	0,02281802	0,23302342
BNA	2014	0,05305357	0,08594684	8,31968771	0,16246102	0,01136543	0,01709249	0,13782619
BNA	2015	0,06826853	0,11645196	7,77215266	0,14209578	0,01086305	0,01705184	0,18810619
BDL	2009	0,09501305	0,13345871	0,78627015	0,06654154	0,00546301	0,01423743	0,2504828
BDL	2010	0,05121405	0,07207078	0,66778178	0,04075239	0,00191996	0,00293869	0,21282776
BDL	2011	0,05311265	0,07002331	0,66154948	0,09851478	0,00436938	0,00664567	0,34532573
BDL	2012	0,04396026	0,06674412	0,66122787	0,09722066	0,00458067	0,00702656	0,2175159
BDL	2013	0,04130649	0,07115019	0,85669225	0,12550876	0,00528047	0,00786794	0,1766137
BDL	2014	0,04024534	0,0726134	0,78226374	0,06643412	0,00251928	0,00311874	0,26436023
BDL	2015	0,07092028	0,10486604	1,99305137	0,13040541	0,00864825	0,0109393	0,25447809
CNEP	2009	0,03740572	0,07268146	0,531562	0,09967059	0,00268332	0,00294766	0,08458721
CNEP	2010	0,03007381	0,05995844	0,47852254	0,04567477	0,00115786	0,00127516	0,09424966
CNEP	2011	0,02829233	0,05708139	0,49566619	0,05472916	0,00131145	0,00142883	0,09032302
CNEP	2012	0,02357167	0,04707882	0,48970438	0,05411756	0,00125892	0,00136486	0,187537
CNEP	2013	0,01985822	0,04474626	0,52393932	0,01067122	0,00021894	0,00023663	0,1450694
CNEP	2014	0,02004437	0,04837627	0,76384668	0,09825157	0,00192544	0,00208795	0,13701471
CNEP	2015	0,04982448	0,07804667	1,7612381	0,08830745	0,00421886	0,00469682	0,1560763
BNP	2009	0,06579987	0,07494864	0,61435488	0,24969066	0,02415285	0,03385139	0,03220201
BNP	2010	0,06818342	0,07909405	0,71865054	0,26046856	0,02417499	0,03374187	0,17259492
BNP	2011	0,07781039	0,09081269	0,9921635	0,27537301	0,02866448	0,03812061	0,20718278
BNP	2012	0,08313099	0,08534326	0,92968107	0,22565195	0,02203926	0,0295223	0,34882766

BNP	2013	0,07278269	0,08711016	0,83264434	0,1816494	0,01635682	0,02029877	0,21001219
BNP	2014	0,06955075	0,08246958	0,77677348	0,22043581	0,01705461	0,02153609	0,18367847
BNP	2015	0,06156518	0,07031624	0,72457322	0,20174898	0,01474129	0,01931471	0,25050075
HOUSING	2009	0,77071107	0,78460546	0,14200182	0,00278039	0,00148256	0,00426527	0,24692711
HOUSING	2010	0,44539081	0,45830985	0,24369151	0,04862246	0,02054211	0,05003531	0,2005546
HOUSING	2011	0,32348321	0,33816899	0,46143321	0,09696826	0,03596919	0,09030879	0,22705901
HOUSING	2012	0,25297679	0,26946236	0,59167463	0,1204146	0,03552424	0,08317058	0,31513476
HOUSING	2013	0,2140617	0,22782004	0,63843098	0,11383189	0,0331877	0,06897126	0,5967697
HOUSING	2014	0,10713418	0,11154637	0,69107576	0,11725886	0,03131078	0,07058717	0,80497126
HOUSING	2015	0,09609428	0,1004806	0,67289543	0,0915847	0,02179036	0,0596254	0,81794255
NATIXIS	2009	0,10348088	0,08167281	0,33509694	0,07795804	0,01692902	0,03325555	0,39381954
NATIXIS	2010	0,14189962	0,12584454	0,47520641	0,10848852	0,02422217	0,4738775	0,34407098
NATIXIS	2011	0,13100834	0,11719896	0,42919741	0,09057459	0,01810385	0,03281356	0,4639129
NATIXIS	2012	0,3068383	0,31948591	0,78453367	0,05972865	0,02915585	0,04630882	0,44242333
NATIXIS	2013	0,10994043	0,12515619	0,79883626	0,13142717	0,02034348	0,03021375	0,33058465
NATIXIS	2014	0,10601764	0,12036916	0,95798714	0,17325112	0,02202351	0,03011846	0,53774868
NATIXIS	2015	0,11136856	0,12992174	0,90273188	0,0621055	0,00888889	0,01226007	0,38426239
TRUST	2009	0,25550459	0,27001144	0,0145152	0,07624027	0,02797638	0,06246975	0,43601032
TRUST	2010	0,23511112	0,249824	0,76246176	0,16523402	0,06583109	0,14959267	0,43160933
TRUST	2011	0,33427222	0,35379705	0,64561193	0,06706539	0,03125815	0,0757568	0,33759706
TRUST	2012	0,35971962	0,37244585	0,56420388	0,05931313	0,02834678	0,07673193	0,56688771
TRUST	2013	0,30174147	0,31164012	0,51433443	0,07873431	0,03433895	0,07673009	0,30281173
TRUST	2014	0,31176086	0,32307374	0,4938961	0,08871043	0,0360186	0,07513319	0,262319
TRUST	2015	0,48496924	0,50292888	0,48420959	0,0898379	0,03532158	0,06964639	0,27798432
ABC	2009	0,24237081	0,18918524	0,20643231	0,08440883	0,02038613	0,04527287	0,20013586
ABC	2010	0,21650039	0,17652694	0,20970622	0,08680799	0,02509246	0,05176376	0,22186471
ABC	2011	0,22346346	0,1992357	0,1727025	0,07080528	0,02201613	0,04303424	0,23131129
ABC	2012	0,27546834	0,2905581	0,24898173	0,09279505	0,02824361	0,05384876	0,20876766
ABC	2013	0,26179276	0,27721188	0,26809508	0,08547073	0,02650559	0,05298817	0,25799647
ABC	2014	0,20702403	0,21883277	0,26645164	0,08439471	0,03629353	0,03729984	0,37592201
ABC	2015	0,2377356	0,24923695	0,28304388	0,09084592	0,02714728	0,05298288	0,27365695
SGA	2009	0,04099897	0,06320513	0,8221499	0,30549466	0,01799307	0,02569515	0,40256887
SGA	2010	0,07300127	0,06615646	1,00149495	0,19941278	0,02163256	0,03131605	0,24167611
SGA	2011	0,07999148	0,08024827	1,24384124	0,22138076	0,02607329	0,03517874	0,28438696
SGA	2012	0,09574693	0,11703067	1,46476559	0,22797675	0,02552901	0,03369604	0,34445003
SGA	2013	0,08718842	0,105699	1,33484909	0,17183803	0,01805921	0,02285449	0,39936363
SGA	2014	0,08138229	0,09358776	1,36695988	0,1877741	0,02111065	0,02643043	0,41632118
SGA	2015	0,08269022	0,09662044	1,2884681	0,13655451	0,01775566	0,02265273	0,25659179
AGB	2009	0,21773556	0,2280171	0,27158811	0,12654589	0,0316473	0,03325555	0,74235398
AGB	2010	0,32885203	0,32841653	0,47925891	0,0113452	0,03544055	0,04738775	0,79119816
AGB	2011	0,14243231	0,11120101	0,661735	0,19221701	0,03445346	0,03281356	0,48056988
AGB	2012	0,11138521	0,10650014	1,14178922	0,2547964	0,03799989	0,04630882	0,48460295
AGB	2013	0,11348183	0,1222057	1,53363094	0,26583402	0,03623331	0,03021375	0,51039385
AGB	2014	0,12103311	0,13142031	1,48508924	0,19681534	0,02268089	0,03011846	0,49021806
AGB	2015	0,14307346	0,15378351	1,3997013	0,15912519	0,020456	0,01226007	0,3936908
CPA	2009	0,06548874	0,08272961	0,8197688	0,18874453	0,01448235	0,0207068	0,19544904
CPA	2010	0,07782627	0,06749119	1,38904423	0,18921794	0,15766831	0,02250004	0,30657622

CPA	2011	0,08619696	0,07973606	1,45577564	0,16814965	0,01338464	0,01922863	0,17315793
CPA	2012	0,08280404	0,08955503	2,02898269	0,17114539	0,01340408	0,01877976	0,29823544
CPA	2013	0,08074027	0,09738639	2,47039755	0,16387434	0,01225992	0,01683557	0,27868112
CPA	2014	0,07298712	0,08864215	3,25801474	0,17502397	0,01289843	0,01699561	0,28478801
CPA	2015	0,06223088	0,07313299	5,9961021	0,21471985	0,01717876	0,02185449	0,25714312
HSBC	2009	0,55170909	0,55565459	0,24327655	0,01614464	0,00890715	0,94400362	0,00943137
HSBC	2010	0,37675626	0,39391513	0,23617727	0,05766336	0,02172503	0,04191082	0,51836324
HSBC	2011	0,15428723	0,15428723	0,83717112	0,15667908	0,02417358	0,02967246	0,81468082
HSBC	2012	0,12752641	0,13374694	1,42045457	0,22453808	0,02863454	0,03521051	0,81323837
HSBC	2013	0,15795222	0,16154825	1,68262263	0,21435251	0,03385745	0,0410836	0,82411115
HSBC	2014	0,15571537	0,15998778	1,53682001	0,10321279	0,01607182	0,02011317	0,79906917
HSBC	2015	0,23490672	0,23947061	1,42398032	0,09567727	0,02247523	0,03125324	0,71913284

الملحق رقم 06:نتائج تقدير نماذج البانل لنموذج المخاطرة.

1-نموذج الاثر التجميعي :

```
. reg risk cook ROA liq

      Source |       SS       df       MS      Number of obs   =        98
-------------+------------------------------   F(3, 94)        =      4.66
       Model |  181.326229     3  60.4420763   Prob > F        =    0.0044
    Residual |  1220.24711    94  12.9813523   R-squared       =    0.1294
-------------+------------------------------   Adj R-squared   =    0.1016
       Total |  1401.57334    97  14.4492097   Root MSE        =     3.603

------------------------------------------------------------------------------
        risk |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        cook |  -7.401653    3.02357    -2.45   0.016    -13.40502   -1.398285
         ROA |  -3.778492   20.98271    -0.18   0.857    -45.44014    37.88316
         liq |  -4.450696   1.936416    -2.30   0.024    -8.295496   -.6058968
       _cons |   5.224582   .8209936     6.36   0.000      3.59448    6.854684
------------------------------------------------------------------------------
```

2-نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        98
Group variable: ind                             Number of groups   =        14

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0203                                         min =         7
     between = 0.1161                                         avg =       7.0
     overall = 0.0647                                         max =         7

                                                F(3,81)            =      0.56
corr(u_i, Xb)  = 0.1843                         Prob > F           =    0.6432
```

risk	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
cook	-2.966144	3.057312	-0.97	0.335	-9.049237	3.116949
ROA	7.974003	14.08293	0.57	0.573	-20.04661	35.99462
liq	-.2641944	1.89767	-0.14	0.890	-4.039963	3.511574
_cons	2.962943	1.012946	2.93	0.004	.9474985	4.978388
sigma_u	3.304541					
sigma_e	2.0814935					
rho	.71594263	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(13, 81) = 15.43                     Prob > F = 0.0000
```

3–نموذج التأثرات العشوائية

```
. xtreg risk cook ROA liq,re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        98
Group variable: ind                             Number of groups   =        14

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0181                                         min =         7
     between = 0.1633                                         avg =       7.0
     overall = 0.1072                                         max =         7

                                                Wald chi2(3)       =      2.67
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.4457
```

risk	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cook	-4.271183	2.797122	-1.53	0.127	-9.753441	1.211076
ROA	5.913814	13.80198	0.43	0.668	-21.13757	32.9652
liq	-1.143076	1.746719	-0.65	0.513	-4.566582	2.280429
_cons	3.487773	1.268478	2.75	0.006	1.001602	5.973944
sigma_u	3.3377321					
sigma_e	2.0814935					
rho	.71998995	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 07:اختبارBREUSH AND PAGAN LM للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج الاثر التجميعي.

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        risk[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                     |       Var      sd = sqrt(Var)
             ---------+------------------------------
                risk |    14.44921       3.801212
                   e |    4.332615       2.081493
                   u |    11.14046       3.337732

        Test:   Var(u) = 0
                             chibar2(01) =   120.57
                          Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم 08:اختبارHAUSMAN للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية .

```
. hausman fe re

                 ---- Coefficients ----
                |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                |       fe           re         Difference          S.E.
----------------+----------------------------------------------------------------
        cook    |  -2.966144    -4.271183        1.305039        1.234207
        ROA     |   7.974003     5.913814        2.060189        2.798988
        liq     |  -.2641944    -1.143076        .8788817        .7417049
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        1.49
                Prob>chi2 =      0.6846
```

```
          . xttest3

          Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
          in fixed effect regression model

          H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

          chi2 (14)  =    8.3e+05
          Prob>chi2 =      0.0000
```

```
. xtserial risk cook ROA liq

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
    F(  1,      13) =    306.813
           Prob > F =      0.0000
```

```
. xtpcse risk cook ROA liq

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:   ind                           Number of obs     =         98
Time variable:    YEAR                          Number of groups  =         14
Panels:           correlated (balanced)         Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                          min =          7
                                                              avg =          7
                                                              max =          7
Estimated covariances      =       105          R-squared         =     0.1294
Estimated autocorrelations =         0          Wald chi2(3)      =      64.93
Estimated coefficients     =         4          Prob > chi2       =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |            Panel-corrected
        risk |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        cook |  -7.401653    1.38357    -5.35   0.000    -10.1134   -4.689906
         ROA |  -3.778492   14.92249    -0.25   0.800    -33.02604    25.46905
         liq |  -4.450696    1.00217    -4.44   0.000    -6.414914   -2.486478
       _cons |   5.224582   .5872712     8.90   0.000     4.073552    6.375613
------------------------------------------------------------------------------
```